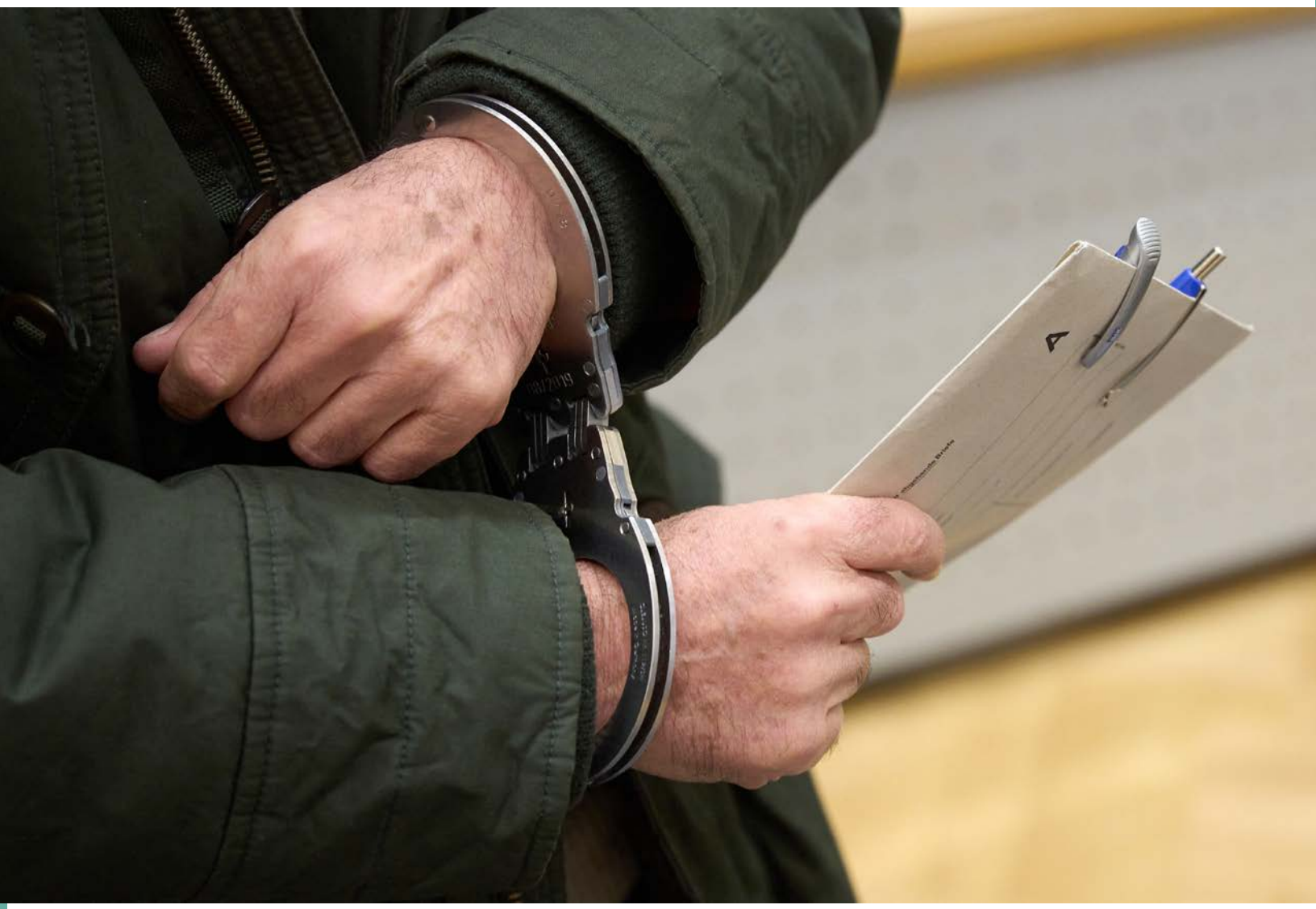

بين اليأس والأمل؟

سبيل للمضي قدما عقب محاكمة كوبلنتس

آذار/مارس ٢٠٢٢

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

بين اليأس والأمل؟
سبيل للمضي قدما عقب محاكمة كوبلنتس

آذار/مارس ٢٠٢٢

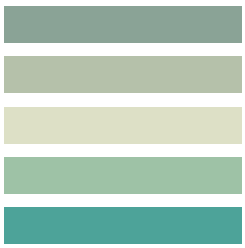

المركز السوري للعدالة والمساءلة

يسعى المركز السوري للعدالة والمساءلة جاهدا لمنع الإفلات من العقاب، وتعزيز سبل الانتصاف، وتيسير الإصلاح القائم على المبادئ. ويعمل المركز على ضمان توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وحفظ هذه الوثائق لاستخدامها في عمليات العدالة الانتقالية وبناء السلام. يقوم المركز بجمع البيانات الخاصة بالانتهاكات من كافة المصادر المتاحة، وبعد تخزينها في قاعدة بيانات آمنة يتم تصنيفها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان. ثم يتم تحليل البيانات باستخدام خبرات قانونية ومنهجية للتعامل مع البيانات الضخمة الحجم. يدعم المركز السوري للعدالة والمساءلة جهود التوثيق داخل سوريا، ويساهم في تطوير عمل الموثقين فنياً ويقوم بتزويدهم بمصادر جديدة لرفع سوية خبراتهم. وينسق المركز مع كل المجموعات التي تقوم بأعمال وأنشطة تخدم ذات الهدف: سوريا مبنية على العدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. للمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة
ar.syriaaccountability.org

ولدى مراقبة وتحليل محاكمة كوبلنتس، تلقى المركز السوري للعدالة والمساءلة دعما نفيسا من مركز البحث والتوثيق الدولي لمحاكمات جرائم الحرب في جامعة ماربورغ، ألمانيا. وينصبّ تركيز مركز البحوث المتعدد التخصصات على جمع وتوثيق محاكمات جرائم الحرب، والبحوث القانونية، واستضافة مؤتمرات دورية. كما ساعد مركز البحث والتوثيق الدولي لمحاكمات جرائم الحرب في صياغة هذا التقرير فيما يتعلق بالإطار القانوني الألماني المعمول به.

صورة الغلاف: يدخل أنور قاعة المحكمة في كوبلنتس مصفّد اليدين في ٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١ © وكالة فرانس برس/مزود من طرف ثالث/توماس فراي

بين اليأس والأمل؟
سبيل للمضي قدما عقب محاكمة كوبلنتس
آذار/مارس ٢٠٢٢

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	١
المقدمة	٤
المنهجية	٦
مشاركة الضحايا	٨
المخاوف المتعلقة بالأمن	٩
إعادة إحياء الصدمة النفسية لدى الناجين والناجيات	١٨
عوائق اللغة	٢١
توحيد جميع إجراءات محاكمات الولاية القضائية العالمية	٢٧
الخلاصة	٣٢
المصادر	٣٦

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

تقرير «بين اليأس والأمل – سبيل للمضي قدما عقب محاكمة كوبلنتس» هو تقرير صادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة يقيّم بشكل ناقد مشاركة الناجين والناجيات في محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب. بدأت المحاكمة، وهي الأولى التي يمثُل فيها منتسبون سابقون للحكومة السورية أمام المحكمة، في ٢٣ نيسان/أبريل، ٢٠٢٠. وسلّطت المحاكمة الضوء على شجاعة الناجين والناجيات الذين أدلوا بشهاداتهم حول تجربتهم الصعبة وأهمية شهادات الشهود في اقتصاص العدالة من مرتكبي الجرائم الوحشية في سوريا. وكما في تقرير التقييم النصفي للمحاكمة الصادر أيضا عن المركز السوري للعدالة والمساءلة، استند هذا التقرير إلى مراقبة المركز المعمّقة للمحاكمة. كما دعمت المعلومات التي قدمها الجمهور من خلال استبيان إلكتروني التقييمَ والنتائجَ الملموسة المدرجة في هذا التقرير والمتعلقة بوجهة نظر الجمهور وتجربة المجتمع السوري. يعرض هذا التقرير الدروس المستفادة ويقدّم توصيات تتعلق بالمشاركة الكلية الفعالة للناجين والناجيات في إجراءات محاكمات الولاية القضائية العالمية:

- تعد محاكمة كوبلنتس خطوة أولى نحو تحقيق العدالة والمساءلة في سوريا. ولقد بينت أن العدالة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الإشراك الفاعل للناجين وأعضاء المجتمع المدني في المحاكمة بصفتهم شهودا ومدعين وحاضرين في المحكمة.

- كثيرا ما لا يدرك الناجون والناجيات من الجرائم الدولية الخيارات المتاحة للمشاركة في الإجراءات الجنائية المحلية، والحقوق والواجبات التي تترتب على دور الشهادة أو الادعاء.

- قد يتسبب سرد التجارب المؤلمة خلال الإدلاء بالشهادات في إحياء الشعور بالصدمة مرة أخرى لدى الناجين والناجيات. وعادة ما تكون التدابير الفعالة للحد من هذا الاحتمال خلال عمليات التحقيق والمحاكمة غير واضحة ويصعب الوصول إليها.

- عبّر الكثير من الشهود عن مخاوف تتعلق بسلامتهم وسلامة عائلاتهم. انسحب العديد من الشهود من المشاركة في المحاكمة، بينما أدلى آخرون بشهاداتهم في المحاكمة دون الكشف عن هويتهم. تمثل محاكمات الولاية القضائية العالمية تحديا كبيرا للسلطات المكلفة بحماية الشهود، وتتطلب تطبيقا مرنا للإجراءات المتاحة.

- يعد توفر ترجمة فورية ملائمة للغات الأجنبية عنصرا أساسيا في نقل شهادات الشهود وضمان الحق في محاكمة عادلة علنية. ويجب على المحاكم وسلطات الادعاء التي تتولى قضايا بموجب بند الولاية القضائية العالمية أن تتفهم تعقيد اللغات الأجنبية وصعوبة عمل المترجمين.

- واجه المجتمع السوري عدة صعوبات في متابعة المحاكمة من داخل القاعة وخارجها. منها عدم السماح لهم بالاستماع للترجمة الفورية داخل قاعة المحكمة وشحّ تواصل السلطات المعنية مع الجمهور.

التوصيات:

- يجب إنشاء غرفة محلية مركزية ضمن نظام القضاء المحلي في الدول التي ترفع قضايا بموجب الولاية القضائية العالمية لضمان تلبية المتطلبات الفريدة من نوعها في المحاكمات ذات الأبعاد الدولية بشكل عادل وفعال ولدمج الدروس المستفادة من محاكمات الولاية القضائية العالمية في الذاكرة المؤسسية للمحاكمات المحلية.

- على كل دولة تلاحق مرتكبي الجرائم الوحشية بموجب الولاية القضائية العالمية أن تنشئ فريق عمليات محلي لمراقبة وتحليل إجراءات الولاية القضائية العالمية بشكل مستمر بهدف تحسين السياسات والتشريعات والتشارك بالدروس المستفادة مع الدول الأخرى.

- يجب تقديم الدعم النفسي–الاجتماعي للناجين من الجرائم الوحشية في أول مراحل الملاحقة القضائية والاستمرار في تقديمه طوال إجراءات المحاكمة.

- على المحاكم المكلفة في قضايا الولاية القضائية العالمية أن تفكر في كيفية التواصل مع المجتمعات الأكثر تأثراً بالجرائم المزعومة – متضمنة توفير خدمات الترجمة وإتاحة الوصول لإجراءات المحاكمة وقراراتها.

- يجب على الادعاء والمحاكم العمل سويا لإيجاد سياسات عملية لتطبيق إجراءات حماية الشهود، والموازنة ما بين متطلبات المحاكمة العلنية والمخاطر المحتملة التي قد تواجه الشهود.

- نظرا للظروف الخاصة التي تحيط بمحاكم الولاية القضائية العالمية، يجب أن تتلقى المحاكم المكلفة بقضايا بموجب الولاية القضائية العالمية التدريب والمساعدة المالية اللازمة لتتمكن من تلبية احتياجات المجتمعات المتأثرة كما يلزم لإجراء محاكمات عادلة وفعالة.

مبنى المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس © المركز السوري للعدالة والمساءلة

المقدمة

المقدمة

في ١٣ كانون الثاني/يناير، ٢٠٢٢، اختتمت جلسات أول محاكمة بحق مسؤولين سابقين في الحكومة السورية في كوبلنتس، ألمانيا. عُقدت المحكمة التي بدأت في ٢٣ نيسان/أبريل، ٢٠٢٠، على مدى ١١٠ جلسات وأصدرت حكمين بالإدانة. ففي ٢٤ شباط/فبراير، ٢٠٢١ حُكم على إياد الغريب بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف بعد إدانته بثلاثين تهمة مساعدة ومشاركة في التعذيب باعتبارها جريمة ضد الإنسانية. وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير، ٢٠٢٢ حُكم على أنور رسلان بالسجن مدى الحياة لمشاركته في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ٤,٠٠٠ حالة تعذيب وسلب حرية، وحالتي عنف جنسي و٢٧ حالة قتل. وبموجب القانون الألماني لا تعتبر هذه الأحكام نهائية إلا بعد استنفاذ جميع إمكانيات الاستئناف.

لم يتبقَ أمام الضحايا السوريين خيار سوى اللجوء إلى الملاحقات القضائية بموجب الولاية القضائية العالمية للتصدي لاحتمالية الإفلات من العقاب نظرا لأن سوريا ليست دولة عضوا في نظام روما الأساسي ولوصول جميع جهود مجلس الأمن لإحالة هذه المسألة للمحكمة الجنائية الدولية إلى طريق مسدود. مثّلت محاكمة أنور رسلان/ إياد الغريب في كوبلنتس سابقة هامة في مجال العدالة الدولية، فهي أول محاكمة يمثل فيها مسؤولان سابقان في الحكومة السورية أمام محكمة. إلا أن هذه المحاكمة لم تخلُ من التحديات والخلافات. فبناء على مراقبة المركز السوري المعمّقة لمحاكمة كوبلنتس، درس تقرير المركز النصفي المشاكل القانونية والسياسية التي أحاطت بالمحاكمة بعد مرور عام على بدء عقد جلساتها، وتضمن مقترحات لضمان أن تكون إجراءات محاكمة كوبلنتس وغيرها شفافة وشاملة وعادلة وفعالة. وبعد انتهاء محاكمة المتهم الأساسي، أنور رسلان، يقيّم هذا التقرير الإجراءات بعيون الناجين والناجيات من الجرائم التي كانت محور المحاكمة والذين مثلوا بصفة شهود أو مدّعين فيها، وعيون أولئك الذين تابعوا مجريات المحاكمة عن بعد. وسعى المركز السوري من خلال ذلك لرفع أصوات الناجين والناجيات السوريين عاليا. وبناء على تجربة الشهود والمدعين والجمهور التي اطلع عليها المركز السوري، وملاحظاته التي سجلها خلال مراقبة جميع جلسات المحاكمة التي استمرت عامين كاملين، يحلل هذا التقرير جوانب مهمة تتعلق بمشاركة ودعم الضحايا والتواصل مع الجمهور خلال إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية. وأخيرا، يعرض التقرير توصيات ومقترحات لضمان أن تراعي الإجراءات المستقبلية احتياجات الناجين والناجيات وللمساهمة بشكل فاعل في تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا.

لافتة المحكمة خارج مبناها © المركز السوري للعدالة والمساءلة

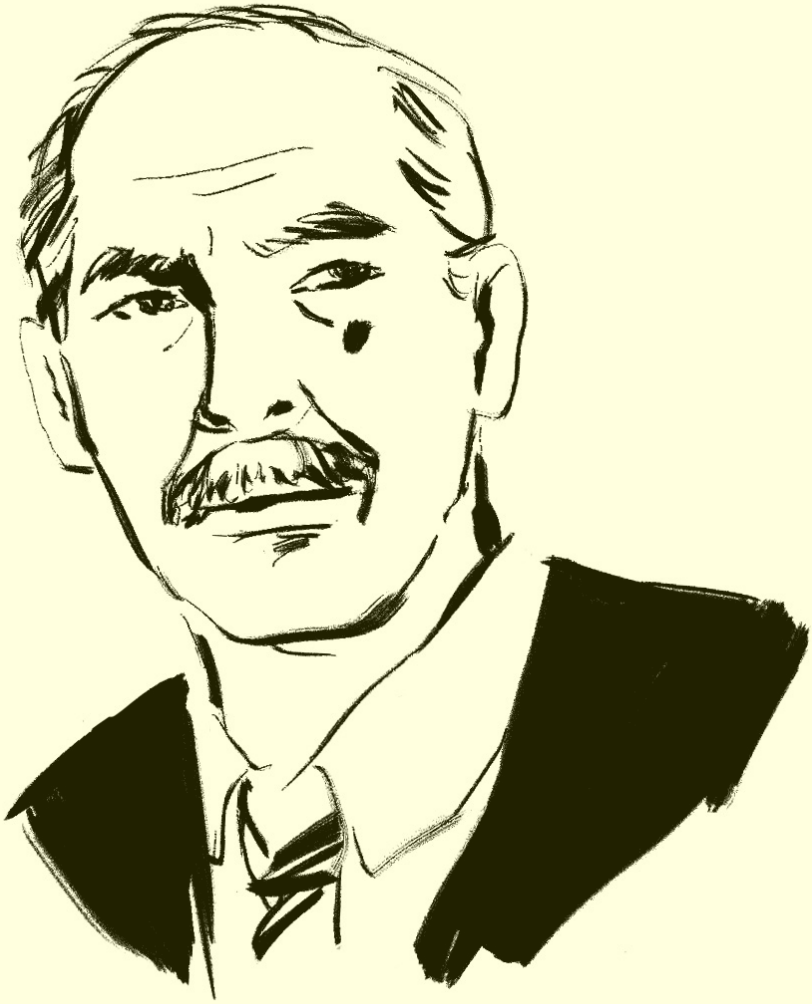

رسم لأنور رسلان © ريتشيل ما

المنـهجية

المنهجية

من أجل فهم أفضل لكيفية قدرة الناجين والناجيات من الجرائم الوحشية التي ارتكبت في سوريا على المشاركة في محاكمات الولاية القضائية العالمية والاستفادة منها بشكل فعّال، تابع المركز السوري للعدالة والمساءلة عن كثب مجريات المحاكمة في كوبلنتس. كما نشر المركز استبيانا على الإنترنت ليساعده في فهم التحديات التي واجهت الجمهور في متابعة المحاكمة عن بعد. وسيتم توضيح إطار الاستبيان لاحقا في هذا التقرير، وتتضمن فصوله النتائج والتحليل المفصل لهذه الدراسة مصحوبة برسوم توضيحية تسهّل فهم الاستنتاجات والملاحظات.

تحديد التحديات

حضر مراقبون من المركز السوري للعدالة والمساءلة – والذي كان من بينهم متحدثون بالألمانية والإنجليزية والعربية – جميع جلسات محاكمة كوبلنتس على مدى عامين، وسجلوا ملاحظات مفصلة بخط اليد، تم تفريغها لاحقا في تقارير متوفرة باللغتين الإنجليزية والعربية. وصل إجمالي عدد صفحات التقارير باللغة الإنجليزية لحوالي ١,٥٠٠ صفحة وكانت متاحة للجمهور طوال إجراءات المحاكمة. وقام 'مركز البحث والتوثيق الدولي لمحاكمات جرائم الحرب' بمراجعة التقارير لاحقا للتأكد من دقة وصف الإجراءات القانونية الألمانية. وبناء على مراقبة المحاكمة المُفصّلة، حدد المركز السوري للعدالة والمساءلة عدة تحديات تتعلق بمشاركة الضحايا بشكل مباشر أو غير مباشر. يُفصّل كل فصل في هذا التقرير ملاحظات المركز السوري وتحليله لهذه الجوانب، مرفقًا بشرح للخلفية القانونية المحلية والدولية. وفي حين أن التحديات التي تم تحديدها خلال مجريات المحاكمة كانت جليّة، إلا أن السياق الأوسع يرتبط بجميع مراحل الملاحقة القضائية للجرائم الدولية: بداية من تحديد الشهود ومرورا بالتحقيقات وانتهاء بالمحاكمات.

الاستبيان المنشور على الإنترنت

تم تصميم استبيان إلكتروني باللغات الإنجليزية والعربية والألمانية للتعرف أكثر على الطريقة التي تابع فيها الناجون والناجيات والمهتمون الآخرون بالمحاكمة مجرياتها بهدف فهم التحديات التي واجهتهم. وتوفر الاستبيان على الإنترنت ابتداء من ٢٩ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢١ وحتى ١٢ كانون الثاني/يناير، ٢٠٢٢. وبناء على ملاحظات المركز السوري للعدالة والمساءلة التي تم تسجيلها خلال مراقبة المحاكمة من داخل القاعة، والنقاشات العامة التي دارت حول المحاكمة وملاحظات قُرّاء تقارير المركز السوري للعدالة والمساءلة عن المحاكمة، ركزت أسئلة الاستبيان على التحديات المتعلقة بالمعلومات المتوفرة بلغات مختلفة وتواصل السلطات الألمانية المشارِكة في المحاكمة. كما سعى الاستبيان لقياس آراء الجمهور العامة المتعلقة بالمحاكمة، وخاصة مشاركة الضحايا، والوعي الثقافي، والمساهمة الكلية في تحقيق العدالة في عيون السوريين.

وبعد سلسلة من الأسئلة العامة التي تستفسر عن سن المشاركين ومكان إقامتهم ولغتهم الأم، سألناهم عن الصفة التي تابعوا فيها المحاكمة، وكيف تابعوها، وما إذا كانت قد واجهتهم صعوبات في متابعة المحاكمة. وبعدها استفسرت الأسئلة الختامية عن تقييم المشاركين لتواصل السلطات الألمانية والمحاكمة بشكل عام. كما أتاح الاستبيان لكل مستجيب إضافة أي ملاحظات أخرى تتعلق بالمحاكمة أو الاستبيان باستخدام مربعات نصية في نهاية الاستبيان. شارك ١٥٥ شخصا في الاستبيان، أجاب ٢٦ منهم عن الأسئلة باللغة الإنجليزية و١٢١ باللغة العربية و٨ باللغة الألمانية.

أناس واقفون معًا أمام علم سوري © عدسة شاب دمشقي

مشاركة الضحايا

مشاركة الضحايا

دخلت محاكمة كوبلنتس التاريخ باعتبارها أول محاكمة تُدخل ملفات قيصر كدليل في المحكمة؛ وملفات قيصر هي مجموعة صور لسجناء قتلى، هرّبها من سوريا ضابط منشق عُرف باسمه المستعار «قيصر».[١] وفي الوقت الذي تضمنت فيه المجموعة صورا لضحايا كانوا محتجزين في الفرع ٢٥١، إلا أن الدليل الأهم في المحاكمة كان الشهادات التي أدلى بها ٨٩ شاهدا، تضمنوا ١٣ شاهدا مطلعا على الأمور الداخلية و١١ شاهدا خبيرا في مجالات مختلفة كالتاريخ والقانون السوري. كما أدلى موظفو الحكومة الألمانية بشهاداتهم المتعلقة بمقابلات طلب اللجوء مع المتهمين وغيرها من الجوانب الإدارية المتعلقة بالحالتين. كذلك أدلى ١٢ عنصرا من مكاتب الشرطة الجنائية الألمانية المختلفة بشهاداتهم، ووضحوا تفاصيل مراحل التحقيق وحللوا الأدلة ولخصوا المقابلات مع الشهود في الحالات التي رفض فيها الشهود المثول في قاعة المحكمة. كما قدموا الإيضاحات اللازمة في الحالات التي كان فيها تناقض ما بين أقوال الشاهد والشهادة التي أدلى بها. وكان معظم الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم شخصيا في محكمة كوبلنتس معتقلين سابقين أو أقارب مقربين لمعتقلين سابقين في الفرع ٢٥١.

شهادات الضحايا

أكد عدد الشهود الذين شاركوا في إجراءات المحاكمة الدور الأساسي الذي يلعبه الشهود، وخاصة الناجون والناجيات، في العمليات القضائية. فخلال مرحلة التحقيق، زود الشهود سلطات إنفاذ القانون والادعاء العام بمعلومات هامة. فنظرا لأهمية الشهادات يُلزم القانون الألماني ضحايا الجرائم بالتعاون والامتثال لاستدعاء رجال الشرطة والادعاء والمحاكم للإدلاء بشهاداتهم في القضايا الجنائية.[٢] ولا يحق لهم الامتناع عن الامتثال للاستدعاء إلا في حالة إقامتهم خارج البلاد.[٣] استفاد العديد من الشهود المقيمين خارج ألمانيا، والذين تم استدعاؤهم للمثول في محاكمة كوبلنتس من هذا الحق ورفضوا الإدلاء بشهادتهم في المحكمة.[٤] واستعيض عن ذلك بعرض شهاداتهم في المحكمة من قبل المحققين الذي استجوبوهم قبل المحاكمة.[٥] في الحالات التي تم فيها استجواب الشهود الأجانب من قبل شرطة أجنبية، تمت تلاوة ترجمة محضر الاستجواب في المحكمة.[٦] ولكن في كلتا الحالتين الأخيرتين، انخفضت قيمة هذه الشهادات كأدلة بسبب عدم وجود الشهود للرد على أسئلة أطراف المحاكمة.

وبناء على هذه الخلفية، تتضح أهمية إعلام الضحايا بالإجراءات التي ستتبع المقابلة الأولى مع السلطات، وبحقوقهم كشهود خلال الإجراءات القضائية في أبكر مرحلة ممكنة.[٧] وتتضمن هذه الحقوق الدعم النفسي–الاجتماعي (راجع الفصل ٦) وإتاحة الوصول لآليات الحماية (راجع الفصل ٥)، إضافة للحق في وجود محام معهم خلال المقابلات والإدلاء بالشهادة.[٨] فلهذا الحق أهمية خاصة للشهود في القضايا التي تتضمن مكونا دوليا فقد لا يكون النظام القانوني لدولة الادعاء في كثير من الأحيان مألوفا لديهم ولذا لا يستطيعون ممارسة حقوقهم بشكل فاعل دون تمثيل قانوني.

الضحايا كمدّعين

يمتلك الناجون والناجيات والأقارب المقربون لضحايا الجرائم الخطيرة في ألمانيا الحق في الانضمام بشكل فاعل للإجراءات القضائية بصفتهم مدعين.[٩] يسمح القانون الألماني بالانتصاف عن الضرر الناجم عن التهم المجرمة. انضم أكثر من عشرين ناجيا وقريبا لمعتقلين سابقين في الفرع ٢٥١ لمحاكمة كوبلنتس كمدعين. زودهم هذا الدور بالأدوات اللازمة للمشاركة في المحاكمة بشكل فاعل. وبخلاف الشهود العاديين الذين لا يُسمح لهم بالاطلاع على ملف القضية أو حضور جلسات المحاكمة لحين موعد إدلائهم بالشهادة،[١٠] يُسمح للمدعين بحضور جميع جلسات المحكمة، وإن كانوا يُنصحون عادة بعدم حضور جلسات المحاكمة التي تسبق إدلاءهم بالشهادة لضمان عدم تأثر شهادتهم والحفاظ على أصالتها قدر الإمكان. ومن الحقوق

الإضافية للمدعين[١١]: الحق في التمثيل القانوني من خلال محامي مدّعين، والحق في استجواب الشهود والخبراء، والحق في استجواب المتهم حيث يتيح القانون ذلك، والحق في تقديم أدلة إضافية، والحق في تقديم الإفادات، والحق في الوصول للترجمة الفورية في المحكمة وترجمة الوثائق المهمة، وحق الطعن في الحكم.

يمكن للضحايا أن ينضموا كمدعين في القضية في أي مرحلة من مراحل المحاكمة. قرر عدة شهود في محاكمة كوبلنتس الانضمام كمدعين خلال المحاكمة،[١٢] بينما تنازل البعض الآخر عن هذا الحق وفضّلوا النّأي بأنفسهم عن المحاكمة.[١٣] أصدر القضاة قرارهم بشأن قبول طلب الضحايا للانضمام كمدعين بسرعة مما [١٤] أتاح لهم ممارسة حقوقهم في أبكر مرحلة ممكنة. تم تمثيل جميع المدعين من قبل محامين ليتمكنوا من ممارسة حقوقهم طوال إجراءات المحاكمة. حضر سبعة محامي مدّعين جلسات المحكمة بانتظام وقدّموا طلبات نيابة عن موكليهم، مثل طلب إضافة العنف الجنسي[١٥] كجريمة ضد الإنسانية لقائمة التهم. كما أنهم وجهوا الأسئلة للشهود في كثير من الأحيان، ولذا كانت مشاركة المدعين في محاكمة كوبلنتس متينة وقوية إلى حد ما.

مدعيان يجريان مقابلات صحفية عقب إعلان الحكم، شباط / فبراير ٢٠٢٢ © المركز السوري للعدالة والمساءلة

القيود التي حدت من الحق في المشاركة

بالرغم من أن للضحايا الحق في التمثيل القانوني، إلا أن الحق في تعيين محام على نفقة الدولة كان محدودا في حالات الجرائم الدولية. ففي محاكمات الجرائم العادية في ألمانيا يحق للضحايا الانضمام كمدعين دون أي تقييم لوضعهم الفردي، [١٦] ويحق لهم الحصول على التمثيل القانوني على نفقة الدولة [١٧] بغض النظر عن نتيجة المحاكمة والوضع المالي للضحية. ولكن الحال يختلف في المحاكمات التي تُنظَّم بموجب قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا، وهو تناقض تعرض لانتقاد كبير،[١٨] بناء على أن هذا التناقض يجعل القانون قاصرا عن الإقرار بمعاناة ضحايا الجرائم الدولية ويحد من حقهم في المشاركة في حالات معينة ويثنيهم عن المشاركة بسبب المخاوف المتعلقة بدفع كلفة التمثيل القانوني.

وفي نفس الوقت، يرى النقاد أن دور الملاحقة الذي يتولاه المدعون يتسبب في اختلال التوازن والكثير من التأخيرات في المحاكم الجنائية.[١٩] كما اشتكى محامو الدفاع في كوبلنتس من أن الموارد المتاحة لهم لإجراء تحقيقاتهم الخاصة المتعلقة بشهود النفي كانت محدودة مقارنة بموارد الادعاء العام والشرطة.[٢٠]

وفي جميع الأحوال، يجب ألّا تكون حقوق المحاكمة العادلة للمتهم على حساب الضحايا، والأجدى أن يكون ذلك من خلال تعزيز موقف المتهم، بتوفير المزيد من المشورة القانونية على سبيل المثال.[٢١] ولقد تم طرح بعض الإصلاحات للتصدي لمشاكل تأجيل الجلسات واختلال التوازن في القوى في المحاكم الجنائية بسبب مشاركة المدعين، ووجود أكثر من مدع على سبيل المثال.[٢٢] ولكن ليس من الواضح بعد فيما إن كانت هذه التعديلات ستحقق التوازن ما بين العدالة والكفاءة أم لا.

كما يُعد توفير معلومات شاملة للناجين عن حقوقهم في المراحل الأولية أمرا في غاية الأهمية. ولا نعني بذلك المعلومات التي توفرها الشرطة أو هيئة الادعاء خلال الاستجواب الأول فحسب، ولكننا نعني أيضا توفير

معلومات استباقية بعدة لغات للجمهور. حيث يضمن ذلك مشاركة الشهود بشكل عام بدلا من مشاركة ضحايا معينين فقط.

وتشير نتائج الاستبيان الذي أجراه المركز السوري للعدالة والمساءلة الذي تلمّس الآراء العامة حول محاكمة كوبلنتس والمعلومات الخاصة التي أفصح عنها المدعون والشهود خلال المحاكمة أن معظم السوريين الذين سمعوا بالمحاكمة أو شاركوا فيها هم من حملة الشهادات الجامعية.

غير الناطقين بالعربية: الخلفية التعليمية للملمّين بالمحاكمة

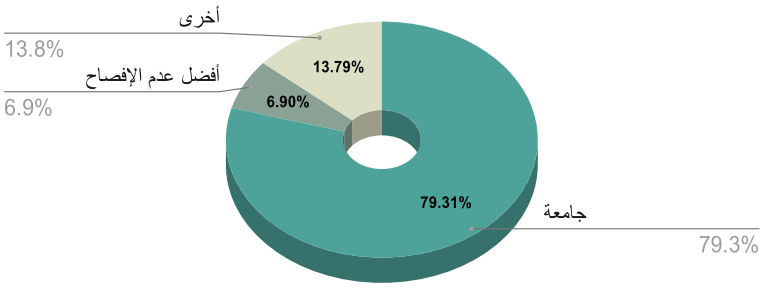

الناطقون بالعربية: الخلفية التعليمية للملمّين بالمحاكمة

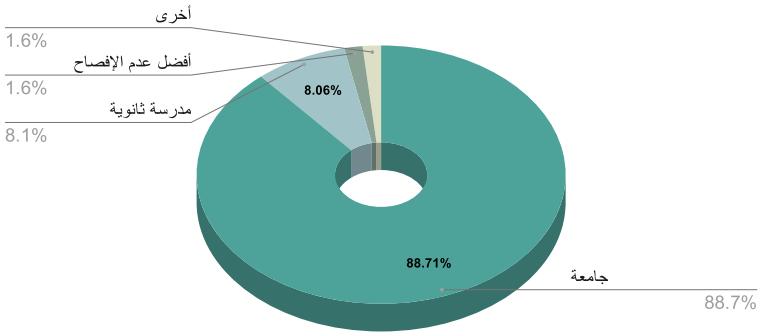

يعد التواصل بلغات متعددة من خلال منصات مختلفة وتوفر المعلومات حول حقوق المشاركين والإجراءات خلال مقابلات طلب اللجوء ضروريا لتمكين جميع الضحايا من ممارسة حقوقهم وضمان ألا ينحصر ذلك في أولئك الذين يتابعون جهود المساءلة والمتواصلين مع المشاركين في المحاكمة، أو أولئك القادرين على فهم المعلومات المتاحة للجمهور بلغة أجنبية.

لا شيء سوى الحقيقة

بغض النظر عن الطريقة التي يسمع فيها الشهود المحتملون عن التحقيقات ويقرروا المشاركة فيها، وعما إن انضموا لاحقا كمدعين أم لا، فهم ملزمون دائما بقول الحقيقة. وكما هي الحال في كل محكمة جنائية، تم إعلام جميع الشهود بإلزامهم بقول الحقيقة قبل إدلائهم بالشهادة في قاعة المحكمة في كوبلنتس.[٢٣] كما تم إعلامهم بالتبعات القانونية المترتبة على تقديم شهادة زور في المحكمة. وبالرغم من ذلك، شكك الدفاع في مصداقية عدد من الشهود مشيرا إلى وجود مبالغات محتملة وتناقضات بين ما ورد في الأقوال التي قدموها خلال المقابلات مع الشرطة والشهادات التي أدلوا بها في المحكمة، وعدم تمكنهم من تحديد هوية المتهم بشكل واضح، ووجود صلات ما بين شهود معينين وخبراء وشهود سابقين.[٢٤] ولكن المحكمة في كوبلنتس رفضت اقتراح الدفاع بإعادة استدعاء شهود معينين.[٢٥] وكان الاستثناء الوحيد هو استدعاء محقق شرطة ليدلي بشهادته حول تحقيقه مع شاهد سابق لتوضيح بعض التناقضات في الشهادة التي أدلى بها الأخير في المحكمة.[٢٦] ولكن في تقييم الأدلة بشكل عام، يتمتع القضاة بالصلاحية التقديرية لتحديد الأدلة التي يجدون أنها موثوقة لبناء الحكم عليها.[٢٧]

كذلك، قد يترتب على شهادات الزور في المحكمة تبعات جدية بغض النظر عما إن كان الشاهد قد حلف اليمين أم لا، وبغض النظر عما إن كانت شهادة الزور تؤثر على القرار بالفعل. وتعد الشهادة شهادة زور عندما تحيد إفادة الشاهد المتعلقة بمعلوماته الشخصية أو موضوع الأسئلة عن الحقائق الموضوعية، أي عندما تحيد عن الحقيقة. ولا تعد شهادات الزور انتهاكا لحقوق المتهم فقط، ولكنها تنتهك كذلك النظام القانوني والقضاء بحد ذاته. وتتراوح عقوبة شهادة الزور في المحكمة من غرامة مالية حتى السجن لمدة خمس سنوات.[٢٨] وبالرغم من أن الشاهد في المحكمة هو الذي يدلي بشهادة الزور، إلا أن ذلك لا يعفي المتورطين معه من مواجهة نفس التبعات. كما يعاقب القانون على تحريض، أو محاولة تحريض،[٢٩] شاهد أو خبير على تقديم شهادة زور عن سابق علم، أو تحريض شاهد أو خبير على الإدلاء بشهادة غير صحيحة دون علم، بغرامة مالية أو الحبس مدة أقصاها ستة أشهر.[٣٠]

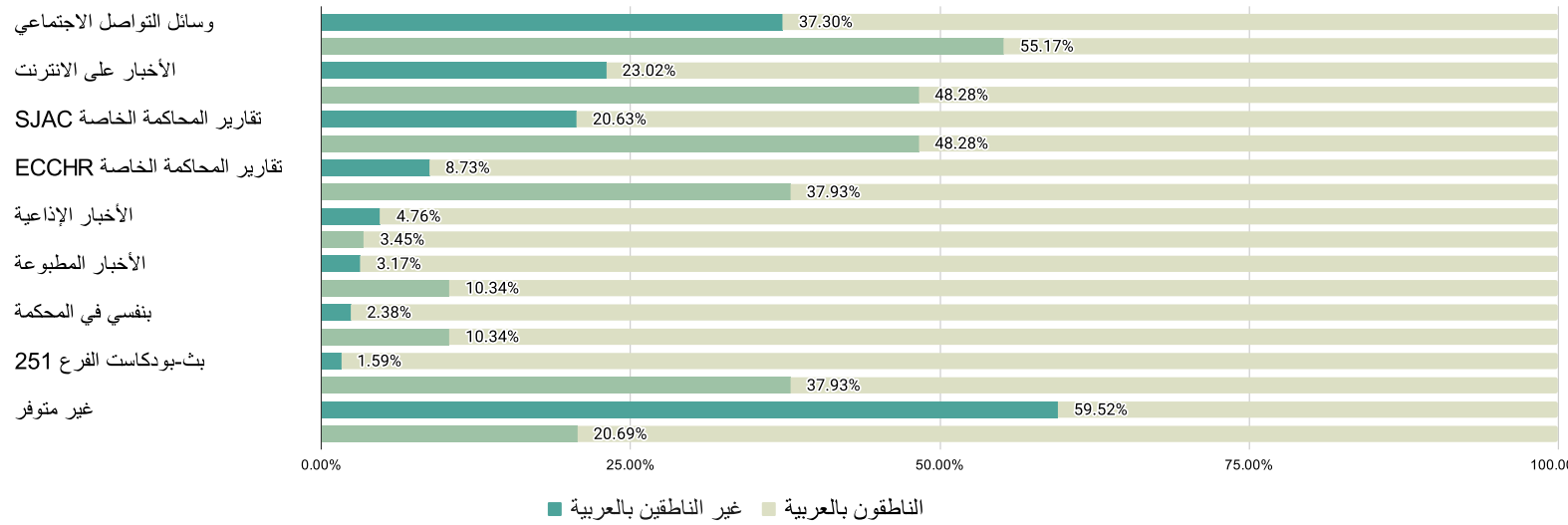

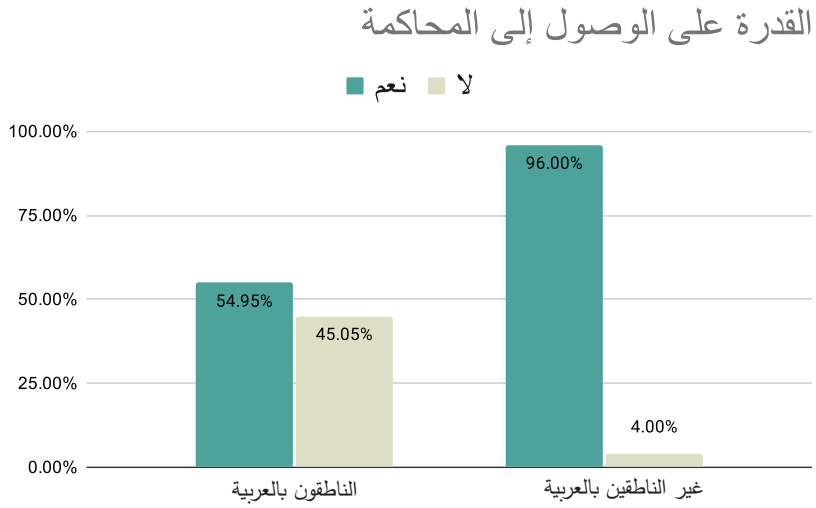

يمكن أيضا لشهادة الزور في المحكمة أن تتسبب في نزع الثقة عن شهود آخرين في المستقبل وعن المجتمع المدني بشكل عام. فخلال المراحل الأخيرة من محاكمة كوبلنتس بدأ محامي الدفاع بالتشكيك في العديد من شهادات الناجين والناجيات لمجرد وجود شك لديه بوجود تأثير خارجي عليهم.[٣١] كذلك طعن محامو الدفاع بمشاركة منظمات مجتمع مدني معينة أوصلت بعض الشهود لمحاكمة كوبلنتس.[٣٢] الأمر الذي يثبت أنه بغض النظر عما إن تم الكشف عن شهادات زور وإثباتها أم لا، فإن أدنى شك يؤثر سلبيا على المصداقية العامة للشهود ومنظمات المجتمع المدني في دعم المحاكمات. كما يمكن أن يؤدي إلى استجواب الناجين والناجيات بشكل عدائي، كما حدث في محاكمة كوبلنتس عندما قال محامي الدفاع للناجين بشكل صريح أنه لا يصدق قصصهم.[٣٣] وفي النهاية لم تأخذ المحكمة الإقليمية العليا بشهادات بعض المدعين الذين تم تقديمهم للمحققين من خلال وسيط بسبب التناقضات بين أقوالهم والشهادات التي أدلوا بها في المحكمة.[٣٤] وفيما يمكن أن تنجح المناصرة في اجتذاب اهتمام المجتمع المدني، إلا أن على المنظمات المشاركة في المحاكمات الجنائية أن تضمن بأن المنهجيات التي تتبعها تُسّهل جمع إفادات صحيحة تتسق مع الشهادات التي سيدلى بها في المستقبل. فالشك في مصداقية شهادة المدعين والشهود الآخرين تقوض مصداقية المجتمع المدني ومساعي تحقيق العدالة واحتمالات تنظيم محاكمات أخرى في المستقبل.

التوصيات

يرحب المركز السوري للعدالة والمساءلة بتمكن العديد من الناجين والناجيات من المشاركة في محاكمة كوبلنتس بصفتهم مدّعين، وبتلقيهم للدعم اللازم لممارسة حقوقهم من قبل ممثلي الادعاء. ولكن وبالرغم من ذلك، **يجب أن يتم رفع مستوى التواصل والتوعية حول حقوق مشاركة الضحايا**، وألا يكون ذلك في المرحلة الأولى من مقابلات الشهود مع السلطات المسؤولة فحسب، ولكن يجب أن يتم التواصل معهم بشكل استباقي. ويجب أن يتم ضمان أن يكون **الضحايا من جميع الخلفيات التعليمية والاجتماعية على معرفة بحقوقهم وقادرين على ممارستها**. يدعم المركز السوري للعدالة والمساءلة الدعوات المنادية **بتعديل القانون الإجرائي** لتمكين الناجين والناجيات والأقرباء المقربين لضحايا الجرائم الدولية من الانضمام للقضية كمدعين وليتم تمثيلهم قانونيا **دون الحاجة لتقييمات فردية مطولة** لوضعهم المالي والمعاناة الفردية التي تسببت بها التهم المجرمة. ويشجع المركز السوري للعدالة والمساءلة جميع **الشهود على الجرائم المرتكبة في سوريا والناجين والناجيات منها على دعم محاكمات** مرتكبي الجرائم في ألمانيا وغيرها من الدول.

يلج إياد قاعة المحكمة مرتديًا كمامة كوفيد ومخفيًا وجهه بملف © وكالة فرانس برس/مزود من طرف ثالث/توماس لونيس

المخاوف المتعلقة بالأمن

كان لدى العديد من الشهود في كوبلنتس مخاوف حقيقية بشأن سلامتهم الشخصية وسلامة عائلاتهم.[٣٥] وتكررت هذه المسألة خلال الإجراءات القضائية بالرغم من أن القضاة عدّلوا بعض الشيء على سياسات حماية الشهود. رفض العديد من الشهود الإدلاء بشهادتهم[٣٦] في محكمة مفتوحة لأسباب تتعلق بسلامتهم وعدم ثقتهم بإجراءات الحماية المتوفرة.[٣٧] وتشير هذه الإخفاقات إلى حاجة لتعديل السياسة والقانون لضمان حماية الأدلة المهمة – وهي شهادات الشهود – في المحاكمات الجنائية.

حماية الشهود في ألمانيا

توفر ألمانيا عددا كبيراً من إجراءات حماية الشهود في المحاكمات الجنائية، ومنها: حجب المعلومات الشخصية في محكمة مفتوحة، وإخفاء وجه الشاهد في المحكمة، وإغلاق الجلسة أو إخراج المتهم من القاعة خلال الإدلاء بالشهادة، والإدلاء بالشهادة من خلال تقنية الصوت والصورة، وحتى تغيير مكان الإقامة (مؤقتا) ومنح الشهود هويات جديدة (وذلك في حالات نادرة فقط). ويتم تطبيق إجراءات الحماية فقط بعد تقييم مُفصّل لكل حالة على حدة ودراسة وضع الشاهد المتعلق بحتمية التهديدات المزعومة وطبيعتها المحددة. وبعدها تتم الموازنة بعناية ما بين هذه الإجراءات وحق المتهم بمحاكمة عادلة،[٣٨] وخاصة قدرته على توجيه أسئلة للشاهد. وبناء على ذلك وجدت المحكمة الاتحادية الألمانية أن الحالات التي لا يستطيع فيها المتهم توجيه الأسئلة للشاهد بالشكل اللازم بسبب عدم وجود الأخير في القاعة أو إخفاء هويته يتطلب من المحكمة تفكيرا معمقا، مما يعني أن ذلك قد يحد من القيمة الإثباتية للأدلة.[٣٩] كذلك لا توجد لدى السلطات الألمانية صلاحية حماية عائلات الشهود خارج ألمانيا، كالقاطنين في سوريا مثلا.

بالرغم من ذلك، كان إجراء الحماية الذي تكرر طلبه في محاكمة كوبلنتس هو إخفاء المعلومات الشخصية في المحكمة. وبالرغم من أن الأسماء والعناوين والمهنة الحالية والسابقة والمعلومات الشخصية الأخرى موجودة أصلا في ملف القضية لأن الشهود قدموها للشرطة والادعاء، إلا أن الكثير منهم طلبوا حجب هذه المعلومات خلال إدلائهم بشهادتهم في قاعة المحكمة.[٤٠] تم إخفاء هوية معظم موظفي المخابرات السابقين وغيرهم من المطلعين على الأمور من داخل النظام بالكامل، وتمت مخاطبتهم بدلا من ذلك باستخدام رمز في المحكمة والإشارة إليهم بنفس الرمز في الملفات.[٤١] وبناء على قرار إخفاء الهوية المشدد طوال إجراءات المحكمة، مُنع ذكر أسماء هؤلاء الشهود داخل القاعة، حتى لو كان ذلك بالصدفة، أو قبل منحهم الحق في حجب هوياتهم.

كما سُمح لعدد من الشهود المطلعين على الأمور من الداخل بإخفاء وجوههم، واستخدام لحى مستعارة ونظارات وقبعات. وبما أن ارتداء الكمامات بحسب إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-١٩ كان إلزاميا لجميع الموجودين في قاعة المحكمة، كان بإمكان الشهود الإبقاء على كمامتهم خلال وجودهم على منصة الشهادة وبالتالي إخفاء وجوههم دون الحاجة لأية إجراءات إضافية. واستفاد عدة شهود من هذا الحق. وبالرغم من أنهم ذكروا أسماءهم ومعلومات شخصية أخرى في المحكمة، بدا أن إخفاء الوجه، ولو بشكل جزئي، أشعر البعض بالراحة.

ملاحظات من محاكمة كوبلنتس

لاحظ مراقبو المحكمة من المركز السوري للعدالة والمساءلة أن القضاة في كوبلنتس عدّلوا نهج حماية الشهود ليصبح أكثر مرونة مع تقدم جلسات المحكمة. ففي البداية طُلب من الشهود الذين كانوا يرغبون في إخفاء معلومات حفاظا على سلامتهم وسلامة عائلاتهم أن يوضحوا تفاصيل عن الظروف الفردية المتعلقة بمكان عائلتهم والحوادث المحددة التي تعرضوا أو تعرضت عائلاتهم فيها للتهديد. ولكن اعترف القضاة خلال

المحاكمة بوجود خطر كاف يهدد كل شاهد أفاد في المحكمة بأن عائلته تعيش في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا أو أن فردا من أفراد عائلته تلقى اتصالا من شخص كان يعرف أن الشاهد سيمثل في المحكمة.[٤٢]

يلج أنور قاعة المحكمة مرتديًا كمامة كوفيد © وكالة فرانس برس/ مزود من طرف ثالث/توماس فراي

كما لاحظ المراقبون أن المحكمة كانت تقوم في البداية بالتثبت من عنوان كل شاهد بصوت عال بحسب ما ينص عليه القانون الإجرائي في ألمانيا،[٤٣] ولكن وبعد مرور عدة أشهر على بداية المحكمة، غيرت رئيسة المحكمة أسلوبها في التحقق من العناوين واعتمدت ببساطة سؤال الشاهد عما إن كان العنوان الذي استلم فيه آخر استدعاء لا يزال صحيحا – وهي طريقة يتيحها القانون الإجرائي في الحالات التي قد يشكل فيها الإفصاح عن عنوان الشاهد/ الشاهدة بالكامل داخل المحكمة خطرا عليه أو عليها.[٤٤] وفي الحالات التي جاء فيها الشاهد برفقة محام، سألت رئيسة المحكمة ببساطة إن كان باستطاعتها تسجيل عنوان المحامي على أنه العنوان الحالي للشاهد. وقد يكون سبب تغيير هذا الأسلوب هو أن موظفا سابقا في المخابرات أفاد أن الصحفيين يضايقونه في منزله في ألمانيا وأنه وجد رسائل من المحكمة مفتوحة في صندوق بريده.[٤٥]

ولكن لوحظ كذلك أن مخاوف بعض الشهود بشأن سلامتهم تلاشت بمجرد مغادرتهم قاعة المحكمة.[٤٦] حيث قام أحد الشهود بإلقاء التحية على شاهد آخر (كانت هوية مخفية) مستخدما اسمه الحقيقي. كما نشر عدة شهود ملخصات لشهاداتهم على وسائل التواصل الاجتماعي مستخدمين أسماءهم الحقيقية. وعندما أعلم محامي الدفاع القضاة بهذه التصرفات، قالت رئيسة المحكمة أن المحكمة تستطيع فقط أن تقوم بما هو ضمن صلاحياتها لحماية الشهود داخل قاعة المحكمة، ولكنها لا تتحكم بتصرفات الشهود بمجرد خروجهم من القاعة.[٤٧]

تجارب المدعين في محاكمة كوبلنتس

بمجرد مغادرتهم لقاعة المحكمة، تحدّث بعض المدعين في محاكمة كوبلنتس صراحة عن مخاوف تتعلق بسلامتهم الشخصية، ومخاوف تتعلق بالناجين والناجيات ككل. وقالوا إن الكثير من السوريين ترددوا السوريين[٤٨] أو رفضوا الإدلاء بشهاداتهم لأنهم افترضوا أن للحكومة السورية جواسيس بين الجمهور يتابعون عن كثب كل ما يُنشر عن المحاكمة لاستخدام هذه المعلومات على الأقل في تحديد أسماء الشهود وتهديدهم هم وعائلاتهم. ورأى مراقبو المحاكمة أن هناك مبالغة في هذه المخاوف، خاصة أن عددا محدودا جدا من الحضور كان موجودا في المحاكمة في كل جلسة وكان هؤلاء معروفين للمراقبين. وبالرغم من هذه المخاوف، أبدى العديد من الناجين والناجيات استعدادهم للإدلاء بشهادتهم في المحكمة وانضموا إليها كمدعين مستخدمين أسماءهم الحقيقية. وأشاروا إلى أن الفوائد المرجوة من محاسبة موظف حكومي سابق واحتمال تشجيع الآخرين على تقديم شهاداتهم في قضايا ومحاكمات مستقبلية هي أهم بكثير من الخطر الأمني الذي قد يتعرضون له.

التوصيات

يرحب المركز السوري للعدالة والمساءلة **بالنهج المرن والمرتكز على الضحايا** الذي اعتمده القضاة في كوبلنتس لحماية الشهود. ويجب على المحاكمات الأخرى التي ستكلف بمهام مشابهة في المستقبل أن تدرس هذا النهج عن قرب وغيره من النُهُج المتمحورة حول الضحايا التي اعتمدتها محكمة كوبلنتس هذه المرة. وبما أن عددا من الشهود الذين تم استجوابهم سابقا من الشرطة رفضوا الإدلاء بشهاداتهم في المحكمة، **ينبغي أن يتم إعلام الشهود** بالخطوات الإجرائية التي ستتبع استجواب الشرطة لهم، إضافة إلى المخاطر المحتملة وإجراءات الحماية المتوفرة **في أبكر مرحلة ممكنة**. وبغض النظر عن ذلك يبقى الشاهد هو المسؤول الأساسي عن الحد من أي خطر قد يهدد أمنه الشخصي وضمان فعالية إجراءات الحماية عن طريق **عدم مشاركة معلومات حساسة مع أي شخص خارج المحكمة**.

حمص المدمرة في سوريا © عدسة شاب دمشقي

إعادة إحياء الصدمة النفسية لدى الناجين والناجيات

إعادة إحياء الصدمة النفسية لدى الناجين والناجيات

لا يقتصر ضحايا الجرائم على الذين عانوا جسديا من أفعال جنائية، ولكن أيضا على من لحق بهم ضرر نفسي بسبب تلك الأفعال.[٤٩] أقرت الأطراف في محاكمة كوبلنتس بالصدمة النفسية التي يتسبب فيها الاعتقال والتعذيب الجسدي والعنف الجنسي، خاصة وأنهم سألوا كل ناج من الفرع ٢٥١ عن الآثار النفسية التي لحقت بهم شخصيا جراء الاعتقال والاستجواب. ومن ضمن هذه الآثار الكوابيس [٥٠] والحاجة للعلاج على المدى الطويل، [٥١] إضافة إلى مشاكل في التركيز تؤثر بشكل كبير في قدرة الناجين والناجيات على ممارسة حياتهم اليومية.[٥٢]

الدعم النفسي–الاجتماعي في المحاكمات الجنائية في ألمانيا

يُقر القانون الألماني بالمعاناة النفسية الناشئة عن جرائم فظيعة معينة وتوفر آليات المساندة للناجين. وبحسب توجيهات الاتحاد الأوروبي الصادرة في ٢٠١٢، عدّلت ألمانيا قانونها المتعلق بمشاركة الضحايا ودخلت التعديلات حيز التنفيذ في عام ٢٠١٧. [٥٣] ويمكن لضحايا الجرائم الخطيرة الآن التقدم بطلب للحصول على الدعم النفسي–الاجتماعي قبل وخلال وبعد إدلائهم بشهادتهم في المحاكمة. [٥٤] وإن موظفي الدعم النفسي–الاجتماعي الذين تعينهم المحكمة هم أشخاص مدربون في مجال الإرشاد أو الخدمة الاجتماعية أو علم النفس.[٥٥] وهم يساعدون الضحايا وغيرهم عن طريق تقديم الدعم النفسي وتوفير معلومات عامة حول سير المجريات ومرافقة الضحايا خلال إدلائهم بالشهادات والمقابلات مع الشرطة، وكذلك عن طريق ترتيب تقديم الدعم النفسي بعد الإجراءات. وبما أن اختصاصيي الدعم النفسي–الاجتماعي غير مختصين بالقانون فلا يسمح لهم بمناقشة موضوع القضية مع الضحية أو تقديم أي مشورة قانونية.[٥٦]

تعين المحكمة عند الطلب اختصاصيا للدعم النفسي–الاجتماعي لضحايا الجرائم المحلية الخطيرة تحديدا إن كانوا أصغر من ١٨ سنة وقت وقوع الجريمة، أو وقت تقديمهم للطلب، أو إن لم يكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم بشكل كامل لأي سبب من الأسباب.[٥٧] أما ضحايا الجرائم الخطيرة الأخرى فعليهم أن يتقدموا بطلب للدعم النفسي–الاجتماعي لدى المحكمة، ويفصّلوا فيه احتياجات الحماية الخاصة بهم. وتتوفر خدمات الاختصاصيين النفسيين–الاجتماعيين الذين تعينهم المحكمة مجانا للضحايا.[٥٨]

ولكن في حال رفضت المحكمة الطلب المذكور أعلاه يتحمل الضحايا كلفة خدمات الدعم النفسي–الاجتماعي على نفقتهم الخاصة. كما يمكن استثناء اختصاصيي الدعم النفسي–الاجتماعي الذين لا تعينهم المحكمة من حضور بعض المقابلات مع الضحية إن كان وجودهم سيهدد مجريات التحقيق.[٥٩] كذلك ينص القانون الألماني على أنه في حال تم استدعاء اختصاصي الدعم النفسي–الاجتماعي للإدلاء بالشهادة في قضية تخص موكله فلا يحق له الامتناع عن ذلك.[٦٠] أي بمعنى آخر أن القانون لا يحمي خصوصية المعلومات المتبادلة بين المريض والمعالج. الأمر الذي يتعارض مع توجيهات الاتحاد الأوروبي حول حقوق الضحايا، والتي تنص على أن اختصاصيي الدعم النفسي–الاجتماعي 'ملزمون بمبدأ الحفاظ على السرية،[٦١] كما أنه قد يتسبب في تقويض الثقة ما بين الضحايا واختصاصيي الدعم النفسي–الاجتماعي وخوفهم من الإفصاح عن معلومات حساسة.[٦٢]

ملاحظات من محاكمة كوبلنتس

لاحظ مراقبو المركز السوري للعدالة والمساءلة في المحكمة أن الناجين والناجيات كانوا يعانون من الضغط النفسي خلال إدلائهم بشهاداتهم في محاكمة كوبلنتس، حيث بدأ العديد منهم بالبكاء، واحتاج آخرون لاستراحة

ليستجمعوا قواهم، أو أنهم ببساطة لم يكونوا قادرين على تذكر التفاصيل لأن عقولهم حجبت الذكريات التي سببت لهم الصدمة.[٦٣] وقال أحد الأطباء الذي أدلى بشهادته عن فترة اعتقاله في الفرع ٢٥١ والآثار النفسية والاجتماعية العامة للاعتقال في سوريا إن 'الوصول' لكثير من المعتقلين السابقين لم يعد ممكنا،[٦٤] حيث أنهم توقفوا عن المشاركة بشكل فاعل بما يدور حولهم بسبب تعرضهم للصدمة. تحدّث هذا الشاهد كذلك عن الآثار السلبية للعنف الجنسي، خاصة بالنسبة للمعتقلات؛ فهن لا يعانين من الصدمة التي قد تؤدي لتغير في شخصياتهن فحسب، ولكنهن قد يتعرضن كذلك للتهميش الاجتماعي الذي يزيد من شعورهن بالصدمة. ونظرا لطبيعة الشهادات المؤلمة والضغط النفسي الذي رافقها، كان من المفاجئ أن قلة فقط من الشهود الذين مثلوا أمام محكمة كوبلنتس للإدلاء بالشهادة جاؤوا برفقة شخص يدعمهم ويطمئنهم سواء كان يجلس بجانبهم أو في المكان المخصص للحضور.[٦٥] ولاحظ المراقبون كذلك أنه بالرغم من أن المدعين يستطيعون على الأقل الاستفادة من خدمات الدعم النفسي–الاجتماعي المجانية التي توفرها المحكمة إلا أنه لم يوجد في المحكمة اختصاصيون نفسيون–اجتماعيون، لا مع المدعين ولا مع الشهود.

التوصيات

يرحب المركز السوري للعدالة والمساءلة بآليات الدعم النفسي–الاجتماعي المتعددة المتاحة لضحايا الجرائم في الاتحاد الأوروبي. ولكن يجب على السلطات المنخرطة في الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الدولية أن **تطلع ضحايا هذه الجرائم في المراحل الأولى على خدمات الدعم النفسي–الاجتماعي التي يمكن أن يستفيدوا منها وتدعمهم في الترتيب للاستفادة من هذه الخدمات.**

ونظرا للطبيعة الخطيرة للجرائم الدولية وخطر إعادة إحياء الصدمة لدى الناجين والناجيات من هذه الجرائم، يجب العمل على إزالة العوائق التي تصعب الوصول لخدمات الدعم النفسي–الاجتماعي. ويمكن أن يتم ذلك من خلال **رفع عبء تقديم الطلب عن الناجين والناجيات وتحويله إلى مكتب المدعي العام الاتحادي** الذي يقود التحقيقات في هذه الجرائم والمطلع على احتياجات الناجين والناجيات. ومن الطرق الأخرى التي يمكن أن تُسهل الوصول لخدمات الدعم النفسي–الاجتماعي للناجين من الجرائم الدولية **إلغاء متطلب تحديد احتياجات الحماية** التي يجب ذكرها بالتفصيل في كل طلب، وذلك على الأقل بالنسبة **للجرائم التي تسبب المعاناة النفسية بحسب التعريف القانوني أو التي يمكن أن تتسبب بمثل هذه المعاناة، ومنها الجرائم الدولية.** كذلك ينبغي على اختصاصيي الدعم النفسي–الاجتماعي أن يتلقوا **تدريبا خاصا حول احتياجات الناجين والناجيات من الجرائم الدولية.**

ينسّق أنور للحصول على الترجمة العربية قُبيل إعلان حكمه، ١٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٢ © وكالة فرانس برس/مزود من طرف ثالث/توماس لونيس

عوائق اللغة

عوائق اللغة

من أول جلسة في كوبلنتس لم يسمح للحضور بالاستماع للترجمة الفورية للغة العربية التي كانت متوفرة للمتهمين والمدّعين. وبالرغم من مطالبة عدة منظمات غير حكومية وتقديم شكوى قضائية بقي عائق اللغة ماثلا طوال المحاكمة،[٦٦] معيقا بذلك الشفافية ومفاقما من الارتباك مع تقدم المحاكمة. فمعظم المهتمين، وخاصة الناطقين باللغة العربية، كانوا غير قادرين على متابعة مجريات المحاكمة سواء داخل القاعة أو خارجها. ولذلك بقيت محاكمة كوبلنتس غائبة إلى حد كبير عن أنظار العديد من السوريين ومحط نقاش في الأوساط السورية حول المعلومات الخاطئة والسرديات السائدة.

إضافة إلى ذلك أثرت الترجمة الفورية للشهادات في المحكمة وشهادات الشرطة وترجمة مختلف الوثائق على مجريات المحاكمة بشكل مباشر، حيث تسببت في الإرباك وتعطيل سير الجلسات وإحداث التناقضات.

وجدت صعوبة في الحصول على معلومات بلغة أفهمها

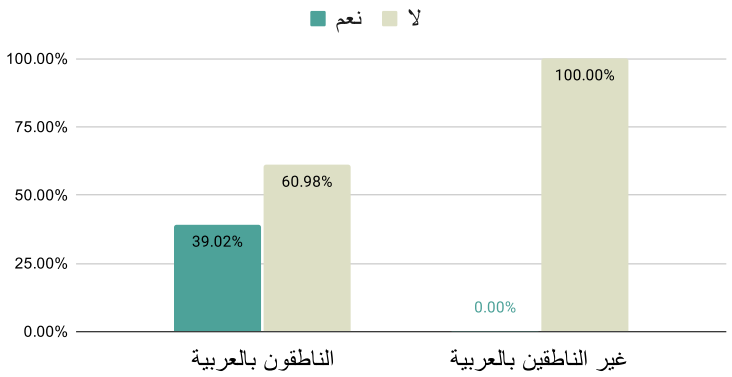

حالة ضياع في غياب الترجمة

إن اللغة الرسمية لجميع المحاكمات التي تجرى في ألمانيا هي دائما اللغة الألمانية.[٦٧] وفي الحالات التي لا يفهم فيها المتهمون أو المدعون اللغة، يحق لهم الحصول على مساعدة من مترجم فوري مجانا، لأن ذلك ضروري لممارسة حقهم الأساسي بالاطلاع على التهم والأدلة المقدمة ضدهم.[٦٨] ويُعد مستوى فهم المتهم المطلوب للغة الألمانية ليتمكن من ممارسة حقوقه، بحسب ما هو محدد في القانون الألماني منخفضا نسبيا، ويشترط القانون فقط ترجمة المرافعات والبيانات الختامية والأدلة التي يقدمها محامو الادعاء والدفاع.[٦٩] كما يمكن للمتهمين التنازل عن حقهم بوجود مترجم فوري معهم طوال الوقت، واستبدال ذلك بترجمات خطية لوثائق المحاكمة المهمة، مثل لائحة الاتهام والحُكم، أو ملخصات بلغة أجنبية لهذه الوثائق.[٧٠] ولكن القانون الأوروبي في المقابل ينص على أن حقوق المتهم الناطق بلغة أجنبية لا تكتمل دون وجود مترجم فوري في جميع مراحل المحاكمة، ابتداء من التحقيق وحتى إجراءات الملاحقة القضائية داخل المحكمة.[٧١] ويمكن أن يُعد انتهاك الحق في توفر الترجمة الفورية مبررا مطلقا للطعن بموجب القانون الألماني، الذي يعتبر المترجمين الفوريين 'أشخاصا يشترط القانون حضورهم في المحكمة'.[٧٢] كما يمكن للمتهمين أن يتنازلوا تماما عن حقهم بالترجمة الفورية أو التحريرية بعد إعلامهم بهذا الحق وتبعات التنازل عنه.[٧٣]

كان مع المتهمين في جميع جلسات محاكمة كوبلنتس مترجمان شخصيان، إضافة إلى مترجمين من المحكمة قاما بترجمة الشهادات التي أدليت باللغة العربية إلى اللغة الألمانية بشكل فوري، وترجمة جميع الشهادات والإفادات والمرافعات التي أدليت من قبل القضاة وأطراف المحاكمة الأخرى باللغة الألمانية إلى اللغة العربية. ولكن الحاضرين الناطقين باللغة العربية داخل القاعة كانوا تائهين دون ترجمة منذ بداية المحاكمة.[٧٤] وفي الوقت الذي كانت فيه جميع أطراف المحاكمة قادرة على الاستماع إلى الترجمة الفورية باستخدام سماعات الرأس التي وفرتها المحكمة، لم يُسمح للصحفيين والحاضرين الجالسين في القاعة الاستماع للترجمة بالرغم من توفر سماعات إضافية على الطاولة أمامهم. وتم رفض الطلب الغير الرسمي للمركز السوري بالاستماع للترجمة. ولذلك وبالتعاون مع صحفي سوري وبدعم من المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، تقدم المركز السوري للعدالة والمساءلة بعريضة لطلب المساعدة من المحكمة الدستورية الاتحادية في ألمانيا.

وفي خطوة غير مسبوقة، أصدرت المحكمة الدستورية إجراءات أولية تلزم المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس بتوفير الترجمة إلى اللغة العربية في المحكمة لجميع الصحفيين المعتمدين الناطقين بالعربية والذين لديهم اهتمام حقيقي خاص بالمحاكمة.[٧٥] وفيما بدا هذا القرار واعدا، إلا أنه فُسّر بشكل حرفي في كوبلنتس، حيث سمح القضاة للصحفيين الناطقين بالعربية المعتمدين لدى المحكمة فقط بالاستماع إلى الترجمة. ولكن، وبما أن عملية الاعتماد كانت متاحة لأسبوع واحد فقط وتمت في ألمانيا، لم يتم سوى اعتماد عدد محدود جدا من الصحفيين العرب.[٧٦] كذلك جعلت القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-١٩ حضور المحاكمة مستحيلا على معظم الصحفيين المعتمدين. وكانت النتيجة أن الإجراءات الأولية التي أصدرتها المحكمة الاتحادية نادرا ما نجحت في توزيع أجهزة الترجمة على الموجودين في القاعة.

أما الصحفيون والحاضرون الناطقون بالعربية والذين حضروا الجلسات بانتظام، ولكن لم يطلبوا الاعتماد من المحكمة قبل بدئها أو قبل إصدار قرار المحكمة الدستورية فلم يسمح لهم بالاستماع إلى الترجمة الفورية. وللأسف، طبقت الحكومة كذلك بعض المعايير المزدوجة في السماح بالوصول للترجمة، حيث تم توفيرها لصحفية غير معتمدة من دار نشر أمريكية معروفة وإعطاؤها جهاز ترجمة من دون الآخرين.[٧٧] كما حالت إجراءات مواجهة جائحة كوفيد-١٩ دون متابعة مجريات الجلسة بمساعدة مترجم فوري يقوم بترجمة ما يدور في المحكمة همسا للمتحدثين باللغة العربية. وبالتالي تناقص عدد الحاضرين الواحد تلو الآخر من جلسة إلى أخرى.[٧٨]

لم أقل ذلك أبدا

إضافة لذلك، كان لشهادات الشهود أثر مباشر على مجريات المحاكمة. فنتيجة لكون الألمانية هي اللغة الرسمية، توجب ترجمة جميع الإفادات التي قُدمت بلغة أجنبية أو عُرضت في المحكمة على العيان أو بتلاوة محضرها إلى اللغة الألمانية. كذلك، توفرت محاضر المقابلات السابقة التي أجريت مع الشرطة الألمانية باللغة الألمانية فقط، مع أن الكثير من هذه المقابلات تمت أصلاً بمساعدة مترجم فوري.[٧٩] وكما شرح المحققون الذين أجروا هذه المقابلات بالتفصيل عدة مرات، تم دائما ضمان سلاسة التواصل ما بين مترجمي الشرطة والشهود/ المشتبه بهم من بداية المقابلة، وتمت إعادة ترجمة محاضر المقابلات من اللغة الألمانية إلى لغة الشاهد/ المشتبه به مرة أخرى في نهاية المقابلة، وإعطاؤهم الفرصة لتصحيح ما يلزم.[٨٠] ولكن وبالرغم من ذلك ادعى عدة شهود في محاكمة كوبلنتس أن هناك أخطاء في الترجمة والتباسا في فهم ما قالوه خلال مقابلتهم مع الشرطة عندما طرحت عليهم أسئلة خلال المحاكمة عن معلومات محددة ذكرت في مقابلاتهم مع الشرطة أو عند وجود تناقضات بين أقوالهم أمام الشرطة والشهادة التي أدلوا بها في المحكمة.[٨١]

واجه المشاركون عناء في متابعة الإجراءات في قاعة المحكمة

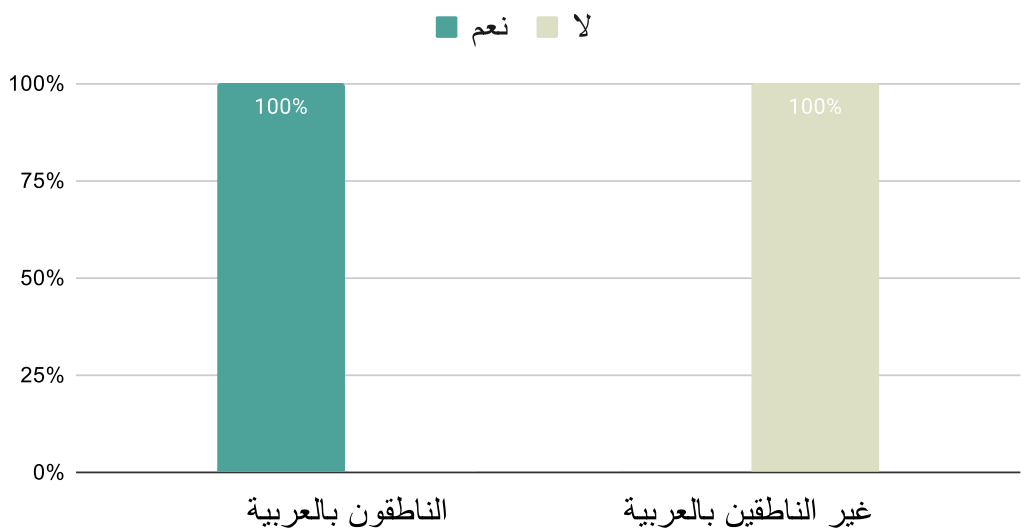

ومن المؤكد أن المترجمين التحريريين والفوريين الذين يعملون مع الشرطة لا يتمتعون بنفس مؤهلات مترجمي المحكمة لأن «المترجم» و«المترجم الفوري» ليست مسميات مهنية محمية في ألمانيا، وبالتالي يتلقى المترجمون الفوريون العاملون مع الشرطة بالعادة أجورا أدنى وتكون مؤهلاتهم أقل من مؤهلات زملائهم العاملين كمترجمين رسميين لدى المحكمة والمدرجين في السجل الاتحادي.[٨٢] بالرغم من ذلك، وبسبب احتياطات الشرطة الواردة أعلاه تتم عملية الترجمة والترجمة الفورية في تحقيقات الجرائم الدولية ضمن أعلى المعايير، خاصة عندما تكون ضمن تحقيقات مكتب المدعي العام الاتحادي الأساسية في النزاع الدائر في سوريا. وتم حل معظم أخطاء الترجمة والالتباسات في المحكمة خلال المحاكمة بمساعدة مترجمي المحكمة الفوريين ومحققي الشرطة، كما ساعد في ذلك تطويرُ القضاة لفهم أفضل للغة العربية والمصطلحات ذات العلاقة.[٨٣]

تفاصيل صغيرة تحدث فرقا

فيما لم يتغير المترجمون الفوريون المكلفون بمساعدة فريق الدفاع طوال المحاكمة لم يكن هذا ممكنا بالنسبة لمترجمي المحكمة الفوريين، والذين كانوا يترجمون من اللغة الألمانية للعربية للمتهمين وأطراف المحاكمة الآخرين المتحدثين باللغة العربية.[٨٤] وبالرغم من المؤهلات المطلوبة المذكورة أعلاه، لم يكن لدى بعض المترجمين معرفة كافية بالسياق السوري وافتقروا للخبرة بهذا النوع من المحاكمات. حتى أنه طلب من أحد المترجمين التوقف عن الترجمة بعد أن لاحظ أطراف المحاكمة وجود تعارض فيما يقوله.[٨٥] وتبين أن الأمر يكون أكثر صعوبة عندما يكون المترجم في المحكمة لترجمة بضع جلسات فقط ولا تتوفر لديه الخلفية اللازمة عن الموضوع.

لاحظ مراقبو المركز السوري للعدالة والمساءلة كذلك أنه كان على المترجمين في الكثير من الأحيان العمل لفترات طويلة دون أخذ استراحات كافية، مما أفقدهم تركيزهم وتسبب في إغفال بعض تفاصيل الشهادات عن غير قصد. وبالرغم من أن القضاة وأطراف المحاكمة الآخرين أصبحوا على معرفة بمدى صعوبة العمل الذي يؤديه المترجمون الفوريون،[٨٦] إلا أنه لم يتم تحديد استراحات كافية[٨٧] في برنامج المحاكمة، حتى أن المترجمين اضطروا في بعض الحالات لطلب الاستراحة بشكل صريح.[٨٨] ولذلك لم تتم ترجمة الشهادات بالشكل اللازم أو الكامل في بعض الأحيان.[٨٩] ولكن، بيّنت بعض هذه الحالات أن القضاة تعلموا بعض المصطلحات المهمة، حيث استفسروا بشكل محدد عن ترجمة ومعنى عبارات استخدمها الشاهد.[٩٠] ولكن في الحالات التي لم يلحظ فيها أي من أطراف المحاكمة وجود نقص أو عدم دقة في الترجمة، ضاعت المعلومات التي قدمها الشاهد.

كذلك لاحظ مراقبو المركز السوري للعدالة والمساءلة أنه بعد مرور شهور على بدء المحاكمة وجهت رئيسة القضاة الشكر للشهود الناطقين باللغة العربية على مثولهم في المحكمة للشهادة بقولها كلمة –«شكرا»– باللغة العربية، وهي لفتة كان لها أثر طيب لدى جميع الشهود. كذلك قدّر السوريون كثيرا أن النطق بالحكم في كلتا محاكمتي الغريب ورسلان تُرجم إلى اللغة العربية للجمهور الموجود في القاعة. بحيث شعر الموجودون هناك أن 'السوريين يملكون المكان'[٩١] واعتبروها إشارة مهمة على أن محاكمات الولاية القضائية العالمية التي تجري بعيدا عن الوطن وعن مسرح الجريمة تُجرى في الواقع من أجل السوريين.

التواصل مع الجمهور

ولكن هذا الشعور بالامتنان كان مفقودا في التواصل مع الجمهور للأسف. فكما الحال في أي محاكمة جنائية محلية، لم يتم نشر أية أخبار عن المستجدات في قاعة المحكمة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات. وبالتالي كانت هذه الممارسة قاصرة عن تقدير السياق الأوسع الذي ارتُكبت فيه التهم المجرمة والسياق الأوسع للعدالة الجنائية الذي تجرى فيه هذه المحاكمات.[٩٢]

يشير الاستبيان الذي أجراه المركز السوري للعدالة والمساءلة عبر الإنترنت حول التصور العام لمحاكمة

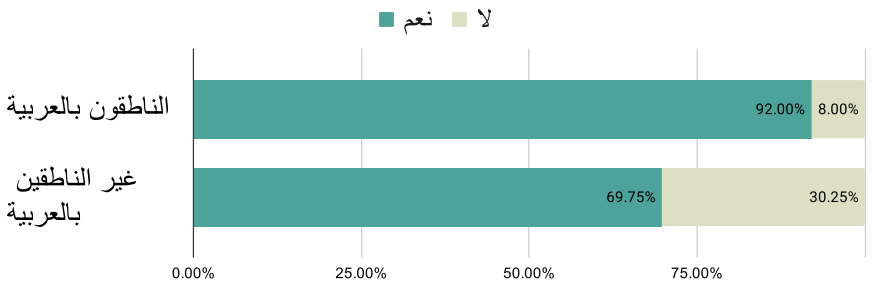

كوبلنتس أن معظم الناس الذين أرادوا متابعة المحاكمة حاولوا القيام بذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ولا ينطبق هذا على السوريين الذين يسعون للاطلاع على آخر المستجدات في المحاكمة فحسب، ولكنه ينطبق كذلك على غالبية المهتمين بها. ولزيادة بروز هذه المحاكمات، يجب على السلطات أن تنشط على منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك. فالشرطة والادعاء العام في هولندا وفنلندا يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي لإطلاع الناس على مستجدات المحاكمات، وكذلك لإشراك الشهود المحتملين أو الأشخاص الذين يمتلكون الأدلة.[٩٣] وبما أن الجمهور الناطق باللغة العربية في كوبلنتس لم يكن قادرا على إيجاد معلومات بلغة يفهمها، يبقى من المهم أن تتواصل المحاكم، وكذلك الشرطة والادعاء العام بعدة لغات عندما يتعلق الأمر بالجرائم الدولية التي يتم النظر فيها بموجب الولاية القضائية العالمية.

التوصيات

يشجع المركز السوري للعدالة والمساءلة جميع المحاكم المكلفة بمحاكمات طويلة ومعقدة بموجب الولاية القضائية العالمية على ضمان **التعاقد مع مترجمين فوريين لكامل فترة المحاكمة**. حيث سيعمل ذلك على تجنب الإرباك والأخطاء التي تنشأ عن تغيّر المترجمين. كما يجب أن يُمنح المترجمون الفوريون **استراحات كافية ومتكررة** لتجنب ارتكاب أخطاء أو عدم نقل المعنى الدقيق دون قصد نتيجة الإرهاق. كذلك، يجب أن يُعطى المترجمون **وقتا كافيا للاطلاع على المرافعات/البيانات المكتوبة** التي ستُتلى في المحكمة وتسجيل الملاحظات

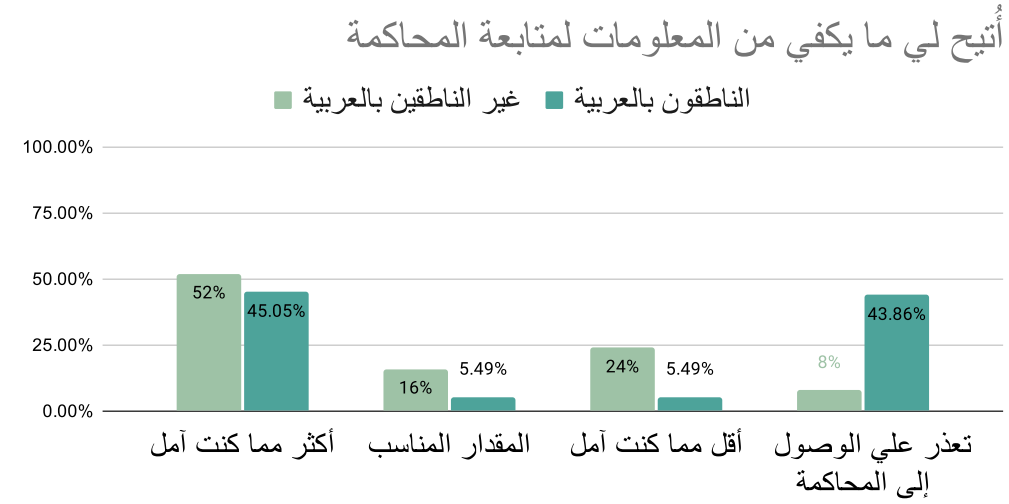

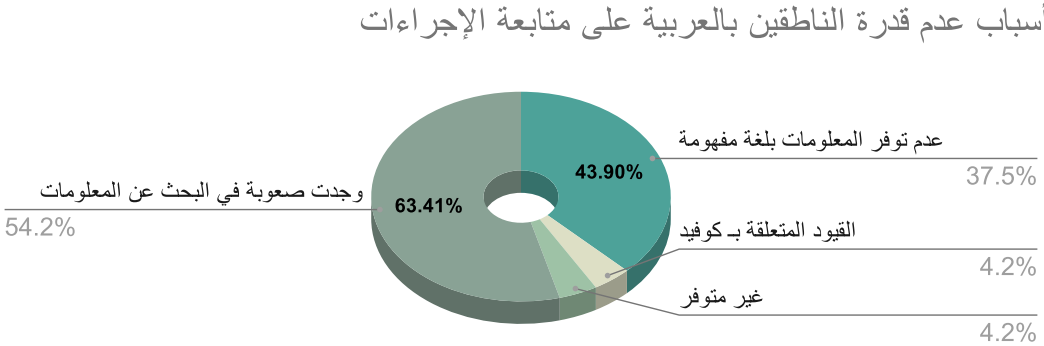

عند الحاجة. حيث سيضمن هذا الترجمة الصحيحة والسلسة في قاعة المحكمة وبالتالي **احترام حق المتهم** في متابعة كل ما يدور فيها. وبسبب تعقيد ودقة المصطلحات المستخدمة في محاكمات الولاية القضائية العالمية، وللحد من الارتباك والالتباس، يجب أن يستوفي **مترجمو المحاكم والشرطة أعلى معايير الأهلية ويجب أن تعكس أجورهم ذلك.**

يجب على جميع السلطات المشاركة في محاكمات الولاية القضائية العالمية – من الشرطة إلى الادعاء وحتى المحاكم – أن **تتعاطى بشكل فاعل مع الجمهور من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.** حيث يجب نشر آخر المستجدات المتعلقة بمحتوى جلسات المحاكمات العلنية، ومواعيد الجلسات، ومذكرات التوقيف ودعوات التعاون في التحقيق **بلغات متعددة** بحسب ما يناسب كل حالة. والأهم من ذلك هو منح أفراد المجتمع المتأثر بالجرائم قيد المحاكمة إمكانية الوصول إلى **الترجمة الموجودة في قاعة المحكمة.**

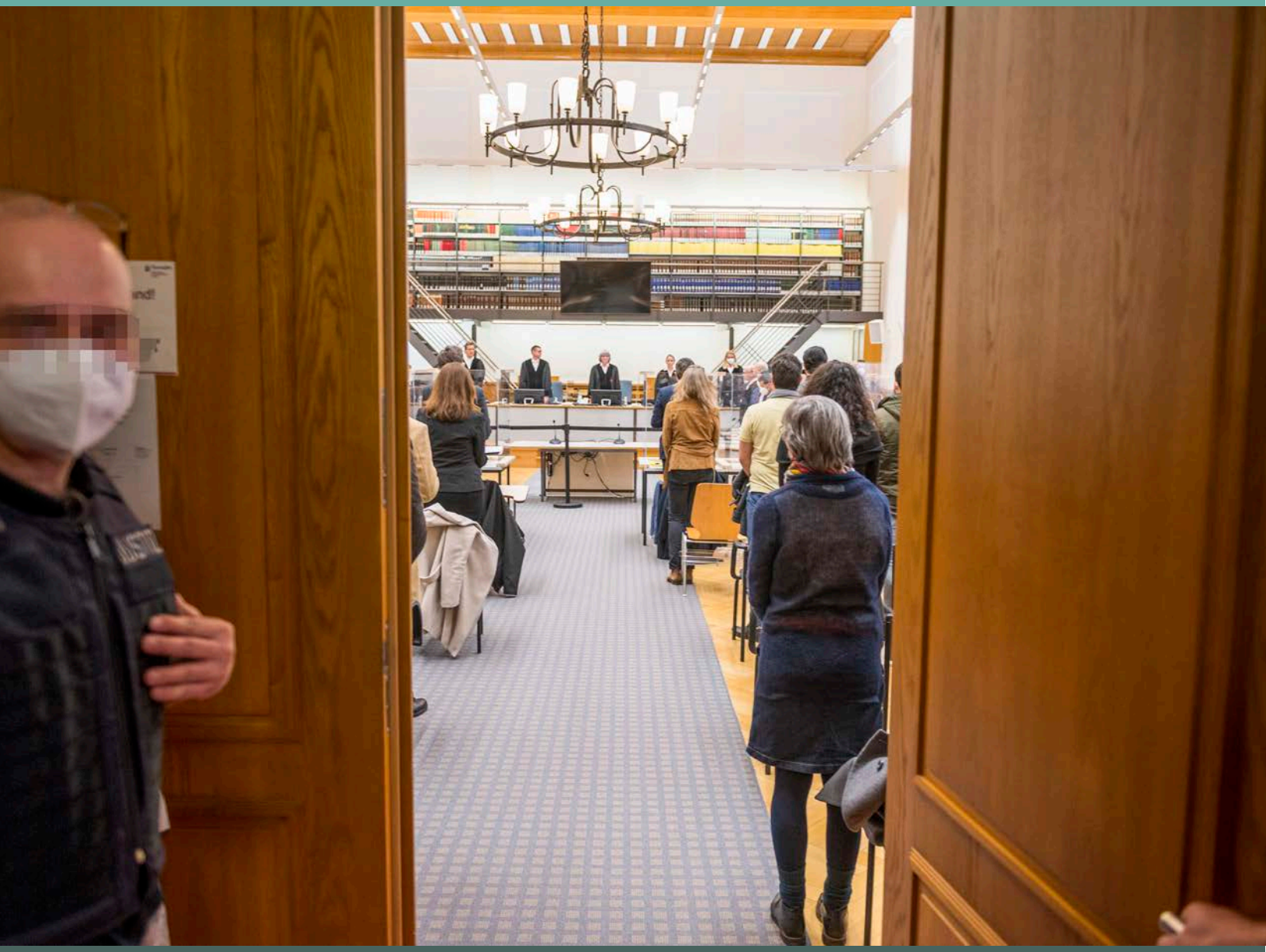

نظرة على قاعة المحكمة في كوبلنتس، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢١ © وكالة فرانس برس/مزود من طرف ثالث/توماس لونيس

توحيد جميع إجراءات محاكمات الولاية القضائية العالمية

توحيد جميع إجراءات محاكمات الولاية القضائية العالمية

أثبتت محاكمات الولاية القضائية العالمية أنها الوسيلة الوحيدة الناجحة التي يستطيع من خلالها السوريون تحقيق العدالة والمحاسبة على الجرائم التي ارتكبت بحقهم فيسوريا في الوقت الراهن. وتتصدر الدول الأوروبية تحديدا، وخاصة ألمانيا، عمليات التحقيق والملاحقة القضائية بناء على هذا المبدأ.[٩٤] وبقيامها بذلك، فإنها تشارك في جهود العدالة الانتقالية في سوريا. وإن من شأن هذا أن يضمن الاعتراف بالطبيعة الجنائية للفظائع التي ارتُكبت خلال النزاع السوري، ومحاسبة مرتكبيها، وسرد قصص الناجين والناجيات والاستماع إليها من خلال المحاكمات الجنائية. وإن كانت هذه الإجراءات مرئية للمجتمعات المتأثرة، فإن هذه العملية ستمكنهم من تخطي الماضي وعنفه والمضي نحو مستقبل ينعم بالسلام.

ولكن تبقى تحقيقات ومحاكمات الولاية القضائية العالمية بالنسبة للدول التي تتولى عملية الملاحقة القضائية عمليات تتطلب جهودا وموارد مكثفة. فبهدف تجميع القدرات، أنشأت العديد من الدول 'وحدات للجرائم الدولية' ضمن أجهزة الادعاء العام والشرطة لديها.[٩٥] ولكن في المقابل لم يطبق الجهاز القضائي في معظم هذه الدول الأسلوب ذاته. بينت محاكمة كوبلنتس مرة أخرى أن محكمة محلية خاصة مخصصة للجرائم الدولية وجرائم الإرهاب ستكون أوفر بكثير وستساعد في تطوير خبرات متخصصة، مما سيزيد من فعالية الكلفة بالنسبة للدول التي تتولى الملاحقة القضائية ويزيد من أثر هذه المحاكمات في تحقيق العدالة الانتقالية.

المحاكم المحلية للجرائم الدولية وجرائم الإرهاب في ألمانيا وغيرها

يمكن لمحكمة محلية متخصصة تُحدَّد على أنها مكان انعقاد قضايا الإرهاب والجرائم الدولية أن تحل مشكلة العديد من العوائق الحالية المتعلقة بالعدالة الانتقالية، ومنها المخاوف المتعلقة بالعدالة والكفاءة، وضمان المزيد من المشاركة من جانب الضحايا بحسب المعايير الدولية. ويجب أن يتلقى القضاة والصحفيون والمترجمون الفوريون واختصاصيو الدعم النفسي–الاجتماعي وجميع العاملين في المحكمة المختصة تدريبا خاصا في القانون الجنائي الدولي والسياقات الثقافية والاحتياجات الخاصة للضحايا أو الجرائم الدولية. كما سيضمن وجود دائرة للترجمة الفورية توفر طاقم ترجمة ثابت وسيحدّ من تغير المترجمين خلال المحاكمات.

كانت محاكمة كوبلنتس مثالا على العبء المالي الضخم المترتب على محاكمات الولاية القضائية. حيث فرض النقص في قاعات المحاكم المجهزة لاستيعاب عدد كبير من المدعين ومحاميهم والصحفيين والجمهور العام على المحكمة الإقليمية العليا إعادة تصميم وتجهيز قاعة جديدة وتزويدها بالقدرات الفنية اللازمة لعقد المحاكمات. وبسبب مسؤولياتها القضائية الأخرى، التي تتضمن المحاكمات الأخرى التي تجري معها بالتزامن، انحصرت المحاكمة بجلستين فقط في الأسبوع. واضطر جميع المشاركين في المحاكمة وفيهم هيئة الادعاء والدفاع ومحامي المدعين والشهود والضحايا للسفر إلى كوبلنتس من مختلف أنحاء البلاد لحضور الجلسات المبتورة على مدار ٢١ شهرا. وبالرغم من أن القانون الألماني ينص على أن المتهم يتحمل كلفة المحاكمة في حال إدانته، إلا أن الواقع أن المتهمين في كوبلنتس لا يملكون ملايين اليوروهات اللازمة لتغطية كلفة مثل هذه المحاكمة وستضطر الدولة لدفع الفاتورة.[٩٦] ونظرا لأن محاكمات مقبلة ستنظم في محاكم إقليمية عليا أخرى بموجب الولاية القضائية العالمية في مختلف الولايات الألمانية[٩٧] فستواجه هذه المحاكمات على الأرجح نفس المشاكل وستتكبد مبالغ مشابهة تتعلق بنقص المساحة وغيرها وسيكون على الولايات الاتحادية ذات العلاقة أن تتحمل تكاليف المحاكمات الباهظة.

سيكون على كل محكمة كذلك أن تطور فهمها الخاص للسياقات الثقافية والاجتماعية ذات العلاقة بهذه المحاكمات، إضافة إلى القانون الجنائي الدولي. وبالرغم من حقيقة أن المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت تعاملت مع عدة قضايا تتعلق بسوريا وداعش والعراق، إلا أنه لا تتوفر لدى المحاكم الأخرى مثل هذه الخبرة في إدارة قضايا الولاية القضائية العالمية. في ٢٠١٥ اعترف رئيس القضاة في المحاكمة التي تعرف «بمحاكمة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا» في المحكمة الإقليمية العليا في شتوتجارت خلال النطق بالحكم أن مثل هذه المحاكمات «لا يمكن أن تتم بهذه الطريقة»، مما يعني أن القانون الإجرائي الألماني غير مصمم للتعامل مع التحديات الفريدة من نوعها التي تصاحب هذه القضايا.[٩٨] وفيما اعتمدت محكمة كوبلنتس في بعض المرات تفسيرا أكثر مرونة للقانون الإجرائي، سيكون على كل محكمة أن تطور ممارسات تتوافق مع الممارسات الدولية. وانتقد رئيس وحدة الجرائم الدولية في مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في ألمانيا قبل بضعة سنوات هذه العملية المطولة التي تتضمن الكثير من الإجراءات المكررة، وطلب أن يكون في كل محكمة إقليمية عليا على الأقل 'مجلس قضاء' مستقل متخصص في القانون الجنائي الدولي.[٩٩] حيث سييسّر تجميع هذه الدوائر في غرفة محكمة معينة التشارك في المعلومات فيما بينها وبين القضايا المختلفة. كما سيتيح ذلك التشاركَ بترجمة الوثائق أو التقارير المتخصصة بالقوانين الأجنبية ما بين دوائر المحاكم المختلفة.

وليست فكرة وجود محكمة محلية تمتلك الاختصاص الحصري في قضايا القانون الدولي في المرحلة الابتدائية جديدة على التشريعات المحلية، كما هو بادٍ في مثال محكمة مقاطعة لاهاي في هولندا. فبحسب القانون الجنائي الهولندي، تمتلك محكمة مقاطعة لاهاي الاختصاص الحصري في الأمور المتعلقة بالقانون الدولي والجرائم الدولية بحسب ما هو وارد في القانون باعتبارها محكمة البداية.[١٠٠] وفي السويد يمكن أن تمر قضايا الولاية القضائية العالمية بثلاث مراحل، مما يؤدي إلى إطالة المحاكمات.[١٠١] ولذلك فإن وجود محاكم متخصصة تملك الخبرات اللازمة في مجال القانون الجنائي الدولي للتعامل مع هذه القضايا على مستوى الدائرة الابتدائية، وإتاحة خيار الاستئناف فقط من خلال المحكمة العليا في الأمور الإجرائية سيجعل محاكمات الولاية القضائية العالمية أكثر كفاءة في السويد كذلك، ناهيك عن فوائد عقد المحاكمات في إطار زمني مناسب ووجود طاقم عمل متخصص في المحكمة لمساعدة الناجين والناجيات من الجرائم الدولية.

رئيسة المحكمة القاضي كيربر قُبيل إعلانها الحكم على إياد، ٢٤ شباط / فبراير ٢٠٢١ © وكالة فرانس برس/مزود من طرف ثالث/توماس فراي

فمن الممكن إضافة فقرة تشبه تلك الموجودة في القانون الهولندي إلى قانون الإجراءات الجنائية الألمانية المختصة بمكافحة الإرهاب والقانون الجنائي الدولي، تحيل بموجبها أموراً قانونية محددة إلى محاكم إقليمية عليا مختصة. ولكن وبسبب عدم وجود مثل هذه النصوص في المجالات القانونية الأخرى بحسب الإجراءات الألمانية، يمكن أن يتسبب ذلك باللامساواة بين المحاكم الإقليمية العليا. كما يبدو أن جميع المحاكم الإقليمية العليا الموجودة لا تمتلك الإمكانيات اللازمة لتتولى الولاية الحصرية لقضايا الجرائم الدولية. وفي ضوء التهم المتراكمة، والذي يعني أن التهم توجه للمتهمين بموجب قانون محاربة الإرهاب والقانون الجنائي الدولي[١٠٢] فإن ذلك سيجنبنا احتمالية التنافس ما بين الولايات القضائية المختلفة وإحالة قضايا الجرائم الدولية وقضايا الإرهاب على حدٍ سواء لمحكمة مركزية.

وعادة ما تمر قضايا الجرائم الدولية المذكورة في قانون الجرائم ضد القانون الدولي بألمانيا في مرحلتين قضائيتين. حيث تتم إحالتها في البداية إلى دوائر المحاكم المتخصصة بالقانون الجنائي في المحاكم الإقليمية العليا.[١٠٣] وتتعامل هذه الدوائر عادة مع قضايا الإرهاب والقضايا التي تتعلق بالأمن العام. فمن أصل ٢٤ محكمة إقليمية عليا في ألمانيا، وقت كتابة هذا التقرير، نظرت ثمانية منها، أو كانت تنظر في قضايا تتعلق بالجرائم الدولية أو المقاتلين الأجانب العائدين، أو استلمت لائحة اتهام عامة في مثل هذه القضايا. ويمكن استئناف قرارات المحاكم الإقليمية العليا في محكمة العدل الاتحادية، والتي تحيل بدورها القضية للمحكمة الإقليمية العليا بعد مراجعة الأخطاء القانونية المزعومة من قبل المحكمة الأخيرة.[١٠٤]

ولكن القانون الألماني يسمح بإنشاء محاكم مختصة لمواضيع معينة تتجاوز حدود الولايات الاتحادية المنفردة.[١٠٥] وإضافة لذلك يمكن إنشاء محاكم متخصصة تجمع ما بين أكثر من ولاية قضائية في موضوع معين من خلال تشريعات اتحادية.[١٠٦] وبما أن محكمة متخصصة للجرائم الدولية وجرائم الإرهاب ستؤثر على الإدارة القضائية للولايات الاتحادية، فسيتدخل في الأغلب مجلس ممثلي الولايات في صياغة القانون الاتحادي اللازم لإنشاء مثل هذه المحكمة.[١٠٧] وستكون هناك حاجة لموارد مالية ضخمة لإنشاء محكمة مركزية كهذه، الأمر الذي قد يحبط تنفيذ الفكرة. ويتم حاليا توزيع هذه المصاريف ما بين المحاكم الإقليمية العليا والتي يتجاوز مجموعها في الأغلب كلفة إنشاء محكمة متخصصة. وتتضاعف حاليا التكاليف فيما يتزايد عدد قضايا الجرائم الدولية بسبب زيادة التحقيقات الهيكلية التي يجريها مكتب المدعي العام الاتحادي في الجرائم التي تمت خلال النزاع السوري وارتفاع عدد المقاتلين الأجانب الذين يتم ترحيلهم من سوريا أو يختارون العودة إلى بلادهم طواعية.[١٠٨] وبالرغم من كل ذلك قد يكون من الصعب إقناع الولايات الاتحادية في ألمانيا بالموافقة على تعديل القانون الإجرائي الحالي حتى يسمح بإنشاء محكمة متخصصة.

المدعي العام كلينجه يتحدث في مؤتمر صحفي تلا الحكم على أنور، ١٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٢ © وكالة فرانس برس/مزود من طرف ثالث/ توماس لونيس

آلية رصد مركزية

من البدائل المحتملة الأخرى إنشاء آلية تتطلب حجما أقل من الموارد ولا تحد من الاختصاص القضائي للولايات الاتحادية، وبالتالي تكون بمثابة حل عملي لزيادة بروز محاكمات الولايات القضائية الدولية وتَركِّتها. ويمكن لمثل هذه الآلية أن تتخذ شكل فريق مهمات مركزي ضمن وزارة العدل الاتحادية يقوم برصد وتقييم محاكمات الولايات القضائية العالمية لاستسقاء الدروس المستفادة والتشارك فيها مع المحاكم الوطنية والمشرعين والدول الأخرى. كما يُعد توفر الترجمة الفورية بلغات أجنبية للحاضرين في القاعة من الجوانب المهمة المتعلقة بالقدرة على الوصول لمحاكمات الولاية القضائية العالمية والتي تتطلب نهجا موحدا.[١٠٩] فبينما توفرت الترجمة الفورية للغة العربية في كوبلنتس للصحفيين المعتمدين، أعلنت المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت أنه لن تكون هناك ترجمة فورية على الإطلاق.

تحد هذه الممارسات من بروز محاكمات الولاية القضائية العالمية أمام المجتمعات المتأثرة وتسبب لهم الإحباط وتثني المهتمين عن متابعة المحاكمات من الأساس. كما يُعد توثيق محاكمات الولاية القضائية العالمية من خلال التسجيلات مسألة أخرى تتطلب سياسة متسقة. فحاليا، تتخذ كل محكمة في ألمانيا قرارا منفردا بشأن السماح بتسجيل المحاكمات الجنائية، وقرارها غير قابل للاستئناف.[١١٠] رفض القضاة في كوبلنتس طلب تسجيل المحاكمة صوتيا بالكامل، أو على الأقل تسجيل

المرافعات/البيانات الختامية لجميع الأطراف عدة مرات.[١١١] ومن دون سجلات رسمية مكتوبة أو تسجيلات أخرى، ستضيع الإنجازات التي تحققت من خلال هذه المحاكمة والنقاشات التي دارت فيها ولن تطلع عليها الأجيال القادمة. وحتى لو سُمح بالتسجيل، ففي الأغلب أن هذه الملفات لن تتاح إلا لمجموعة محددة من الأشخاص بعد مضي ٣٠ عاما.[١١٢] ولكن بحسب خطط الحكومة الألمانية الجديدة من المفترض أن يصبح تسجيل المحاكمات الجنائية ونشر الأحكام المنقحة إلزاميا في المستقبل.[١١٣]

التوصيات

يرد في التقرير الحالي **عدة دروس تم استقاؤها من محاكمة كوبلنتس** حول مختلف الجوانب الإجرائية والقانونية والشُرَطية المتعلقة بملاحقة الجرائم بموجب الولاية القضائية العالمية. وترتبط جميع هذه الدروس المستفادة بشكل أو بآخر بمشاركة الضحايا، **ومدى البروز والتَّرِكَة الكلية لمحاكمات الولاية القضائية العالمية.** ولنتمكن من **تطبيق هذه الدروس المستفادة** في سياق ألمانيا وغيرها من الدول التي تقوم بالملاحقة القضائية بناء على الولاية القضائية العالمية، **سيحقق إنشاء محكمة متخصصة بالجرائم الدولية وجرائم الإرهاب فعالية أكبر بكثير، أو يمكن أن يكون البديل إنشاء آلية رصد تلبي بعض المتطلبات الناقصة حاليا في محاكمات الولاية القضائية العالمية.** وتضمن هذه الآليات تطبيق الدروس المستفادة بشكل متسق يضمن فعالية الكلفة. كما يمكن لمراقبة المزيد من محاكمات الولاية القضائية العالمية أن يساعد في تحديد مجالات أخرى للتحسين والتشارك بالمعرفة مع الدول الأخرى من أجل **تحقيق العدالة والمساءلة الشاملة في جميع الدول.**

إمرأة توثق تظاهرة داخل سوريا © المركز السوري للعدالة والمساءلة

الخلاصة

الخلاصة

حدد المركز السوري للعدالة والمساءلة عددا من الدروس والممارسات الفضلى المستفادة من محاكمة كوبلنتس بناء على مراقبته وتقييمه المفصل لمشاركة الضحايا. ويقترح المركز السوري للعدالة والمساءلة التوصيات التالية لضمان أن تخدم محاكمات الولاية القضائية العالمية في ألمانيا وغيرها من الدول العدالةَ بأفضل شكل وتُلمّ باحتياجات الناجين والناجيات من الجرائم الخطيرة.

تتطلب المشاكل الجدية التي تم تحديدها في محاكمة كوبلنتس حلولا مستدامة طويلة المدى، كما يتطلب بعضها تغييرات في القوانين الجنائية أو الإجرائية، ولكن هناك عددًا من الممارسات الفضلى التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على التصدي لأوجه القصور هذه دون الحاجة لتعديل التشريعات.

مراقبو المحاكمة

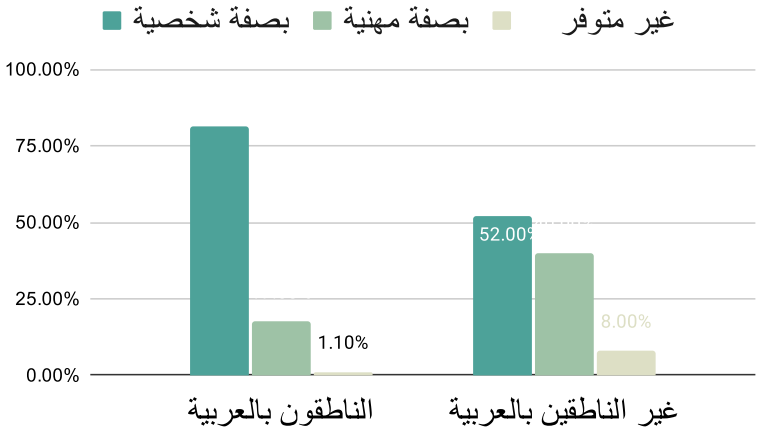

توصيات السياسات

أبدى قضاة المحاكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس بعض المرونة في تطبيق القوانين الإجرائية الموجودة، وأعطوا الإرشادات لمحاكم أخرى في ألمانيا وغيرها من الدول حول كيفية تناول احتياجات الناجين والناجيات من الجرائم الدولية الخاصة في محاكمات الولاية القضائية العالمية.

فالقضاة في كوبلنتس على سبيل المثال عدلوا نهج حماية الشهود ليصبح أكثر مرونة خلال المحكمة بعد أن كشفت قصص العديد من الشهود الخائفين عن حاجة للعمل من أجل حماية الشهادات الموثوقة في قاعة المحاكمة. يجب كذلك على المحاكم التي كلفت بمحاكمات الولاية القضائية العالمية أن توفر آليات حماية أكثر سخاء عن طريق الاستجابة بسلاسة أكبر لطلبات حجب المعلومات الشخصية في المحكمة أو إخفاء وجه الشاهد جزئيا. ويكتسب هذا الإجراء أهمية إضافية في الحالات التي تكون فيها الشبكات الاجتماعية للمتهمين قوية بما يكفي لتشكل تهديدا على أقارب الشهود الذين يعيشون خارج حدود الدول التي تجري فيها المحاكمة.

كما أدرك القضاة وأطراف المحاكمة الآخرين في كوبلنتس صعوبة عمل المترجمين الفوريين والإرهاق الذي يتسبب به. وتم إعطاؤهم استراحات متكررة أكثر وأطول بما يتوافق مع الممارسات الدولية، وقام القضاة وأطراف المحاكمة الذين قدموا مرافعات/بيانات خطية للمحكمة بإرسال القرارات والمرافعات المكتوبة للمترجمين الفوريين قبل بدء المحاكمة ليطلعوا عليها قبل ترجمة القراءة الجهرية للوثائق. ويجب أن تقوم المحاكم الأخرى بتبني هذه الممارسات لضمان وجود ترجمة فورية أكثر دقة وسلاسة في قاعة المحكمة.

وفي حين رفض القضاة إتاحة الترجمة الفورية في المحكمة للجمهور، وافق القضاة في كوبلنتس على الأقل على توفير الترجمة الفورية باستخدام مكبر الصوت للنطق العلني بالحكمين في قاعة المحكمة. ويجب أن يكون هذا هو الحد الأدنى المقبول في المحاكم، إضافة لتوفير الترجمة بنفس الطريقة عند قراءة المدعي العام للائحة الاتهام ومرافعات الدفاع الافتتاحية. وستكون هذه خطوة أولى في طريق الحد من تبادل المعلومات الخاطئة والمتضاربة حول التفاصيل المهمة في المحاكمة.

كما يجب على الشرطة والادعاء العام العمل على تطوير استراتيجية تواصل أكثر فعالية مع الجمهور. حيث يجب الإعلان عن التطورات المهمة، مثل الدعوات لمساندة التحقيقات، وإصدار مذكرات الاعتقال، والمحتوى المهم الذي تم نقاشه في محاكمات الولاية القضائية العالمية، وبرنامج الجلسات، وملخصات الأحكام للجمهور في عدة لغات حسب كل قضية. ويجب أن تكون هذه المعلومات واضحة لجمهور عريض من خلال قنوات التواصل الاجتماعي، خاصة لمجتمع الضحايا الأوسع الذين يعيشون في دول مختلفة.

ويجب أن يكون هناك تواصل أوضح مع الشهود والمدعين المشاركين في التحقيقات والقضايا الفردية. حيث يجب على المحققين والمدعين العامين والقضاة أن يضمنوا أن لدى الشهود والمدعين الفهم الكافي لحقوق المشاركين، والدعم المتعلق بالحماية والإرشاد النفسي–الاجتماعي، وإلمامهم بالخطوات التالية والمحاكمات المستقبلية. فعندها فقط يمكن للناجين من جميع الخلفيات التعليمية والاجتماعية أن يمارسوا حقوقهم بشكل فاعل.

التوصيات البنيوية

تتطلب الكثير من المشاكل المهمة التي تم تحديدها في محاكمة كوبلنتس داخل وخارج قاعة المحكمة تغييرات بنيوية وتعديلات على القوانين المحلية. وبما أن الدروس المستفادة قائمة على القانون المحلي الألماني، ترتبط التوصيات البنيوية الواضحة بإطار هذا القانون تحديدا. إلا أنه، وكما هو الحال في توصيات السياسات، تنطبق هذه التوصيات كذلك على الدول الأخرى التي تحرّك دعاوى بموجب الولاية القضائية العالمية. ويجب أن يكون الناجون/الناجيات وأقارب ضحايا الجرائم المقربون قادرين على المشاركة بشكل فاعل في قضايا الولاية القضائية العالمية كمدعين دون أن يكون عليهم تقديم طلبات معقدة والخضوع لتقييم فردي لمعاناتهم الشخصية. كذلك يجب أن يتم تعديل القانون الإجرائي بهذا الخصوص، ويشمل إضافة الجرائم الدولية لقائمة الجرائم التي تتيح إجراءات مبسطة لرفع دعوى كمدع والحصول على تمثيل قانوني مجاني. كما يجب الحد من العوائق التي تحد من الحصول على الدعم النفسي–الاجتماعي إما عن طريق إعفاء الناجين والناجيات من عبء تقديم طلبات للحصول على مثل هذه الخدمات بأنفسهم أو إلغاء متطلب تفصيل المعاناة الشخصية عن طريق إدراج الجرائم الدولية في قائمة الجرائم التي يستطيع الناجون والناجيات منها تلقي الدعم النفسي–الاجتماعي المجاني دون الاضطرار للخضوع لتقييمات فردية مطولة تتسبب بالمزيد من الضغط النفسي.

هناك حاجة كذلك للمزيد من التعديلات القانونية المتعلقة بعمل المترجمين الفوريين في محاكمات الولاية القضائية العالمية. فعلى المترجمين الفوريين العاملين في التحقيقات والمحاكمة أن يستوفوا متطلبات عالية من حيث الأهلية ويجب أن تعكس أجورهم ذلك. كما يجب أن يُعطى مترجمو المحكمة الوقت الكافي للتحضير لجلسات المحاكمة عن طريق إطلاعهم على الوثائق المنقحة ذات العلاقة في ملف القضية أو ملخصاتها لإتاحة الترجمة الكاملة والدقيقة خلال المحاكمة. وهذا ليس مهما لدور الناجين والناجيات الذي يجب أن تُترجم شهاداتهم بالكامل وأن تتوفر لجميع الأطراف فحسب، ولكنه مهم أيضا للمتهم وحقه في فهم الإجراءات التي تتخذ بحقه.

وينطبق ذات الشيء على زيادة الأجور وتوفير التدريب المتخصص لاختصاصيي الدعم النفسي–الاجتماعي المنخرطين في محاكمات الولاية القضائية العالمية. حيث يضمن ذلك ألا يتعرض الناجون والناجيات لإعادة الصدمة وأن تكون شهادتهم وافية وموثوقة. ولتعزيز موقف الناجين والناجيات من الجرائم الوحشية، يجب تطبيق توجيهات الاتحاد الأوروبي حول معايير الحد الأدنى من الحقوق وتوفير الدعم والحماية لضحايا الجرائم في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وسيكون لإيجاد معيار عال موحد في هذا المجال يطبق في عدة دول قيمة لا تقدر بثمن، خاصة أن دول الاتحاد الأوروبي تتصدّر جهود الملاحقة القضائية بموجب الولاية القضائية العالمية.

كما يجب أن يتم تزويد المحاكم المحلية التي تنظر في قضايا الولاية القضائية العالمية، سواء كانت محكمة واحدة في المنطقة أو عدة محاكم، بالدعم المالي اللازم، والطاقم المتخصص، والقدرات الفنية المطلوبة لمثل هذه المحاكمات. وسيكون توفير الموارد واستخدامها بأكبر فعالية ممكنة أسهل بكثير إن كانت محكمة منطقة واحدة فقط مكلفة بالنظر في محاكمات الولاية القضائية العالمية باعتبارها محكمة البداية.

وبالرغم من الإجراءات المؤقتة التي أصدرتها المحكمة الدستورية الاتحادية في ألمانيا بشأن توفير الترجمة الفورية باللغات الأجنبية داخل قاعة المحكمة للصحفيين المعتمدين، إلا أن هناك حاجة لاتخاذ مزيد من الإجراءات التشريعية. ففي الحالات التي يتم فيها توفير الترجمة الفورية داخل القاعة للمتهم أو أحد الأطراف المحاكمة الأخرى يجب أن يتم توفير هذه الترجمة للحاضرين كذلك. فالعدالة الانتقالية للمجتمع السوري بأكمله لا يمكن أن تتحقق إن لم يفهم السوريون الإجراءات القانونية المرتبطة بالجرائم التي تسببت للضحايا بالأذى. كما يعدّ هذا مهما من أجل توفير سجلات صوتية ومرئية توثق المحاكمات.

لا يجب أن تُترك القرارات المتعلقة بإنشاء السجلات لقرار المحكمة التي تدير المحاكمة فقط.

نحث ألمانيا والدول الأخرى التي تنظم محاكمات الولاية القضائية العالمية على إنشاء آلية محلية مركزية لمراقبة وتقييم محاكمات الولاية القضائية العالمية وإجراءاتها في دولها بهدف تبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة مع بعضها البعض ومع الدول الأخرى من خلال مشروع الشرطة الأوروبية للتحليل والهادف لمحاربة الجرائم الدولية وشبكة محاربة الإبادة الجماعية التابعة لقضاة أوروبا وعدد من الآليات الأخرى. ويمكن للتوصيات القائمة على هذه الآليات أن تؤدي إلى إيجاد تشريع محلي دقيق، وتعزيز المحاكمات العادلة ورفع قيمة دور الناجين والناجيات بحسب مبدأ الولاية القضائية العالمية.

توصيات للناجين

نحث الناجين والناجيات من الجرائم الفظيعة والوحشية على دعم عمليات التحقيق المحلية التي تجري بموجب الولاية القضائية العالمية. وتلتزم منظمات المجتمع المدني، مثل المركز السوري للعدالة والمساءلة وشركاؤه حول العالم، بدعم الناجين والناجيات الذين يرغبون في مشاركة قصصهم عن طريق الربط بينهم وبين سلطات التحقيق، وبتزويد الناجين والناجيات بالدعم القانوني والنفسي-الاجتماعي من خلال عمليات قضائية، وفي نهاية المطاف بالمساعدة في الحفاظ على كرامة الناجين والناجيات في سعيهم لتحقيق العدالة والمساءلة.

المصادر

المصادر

1 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #16 and SJAC, Trial Monitoring Report #17, day 41

2 §§ 163(3), 48, 161a(1)s.1 Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

3 Art.8 European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters

4 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #36, day 73

5 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #46, day 93; SJAC, Trial Monitoring Report #47, day 94; SJAC, Trial Monitoring Report #53, day 104

6 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #36, day 73; SJAC, Trial Monitoring Report #39, day 80

7 §§ 406i, 406j Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

8 § 68b, Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure for all witnesses including insiders and other eyewitnesses; § 406f (1) Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure for victims of crimes

9 §§ 395 ff. Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

10 § 58 (1) Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

11 § 387 Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

12 *see e.g.* P33 [SJAC, Trial Monitoring Report #,34 day 71] and P50 [SJAC, Trial Monitoring Report #46, day 92] joined as plaintiffs while the trial had been going on for more than a year.

13 SJAC, Trial Monitoring Report #33, day 70

14 *Ibid.*

15 SJAC, Trial Monitoring Report #18, day 45

16 § 395 Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

17 § 397a (1) Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

18 Dr. Schwarz et al. "Strafbarkeitslücken Schließen – Betroffenenrechte Stärken.", *ECCHR*, https://www.ecchr.eu/fileadmin/Juristische_Dokumente/20211020_Stellungnahme_Reform_VStGB_zur_Veroeffentlichung.pdf, last accessed on 11/25/21.

19 Valerius "§395 StPO", *Münchener Kommentar Strafprozessordun*g, 2019, rns 8-9.

20 SJAC, Trial Monitoring Report #50, day 100

21 §144 StPO, Deutscher Bundestag „Drucksache 19/13829, Gesetzentwurf der Bundesregierung: Entwurf eines Gesetzes zur Neuregelung des Rechts der notwendigen Verteidigung", 9 October 2019, pp. 49 f., https://dserver.bundestag.de/btd/19/138/1913829.pdf, last accessed on 11/26/21.

22 § 397b Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

23 Due to repetition, SJAC's Trial Reports do not detail the exact wording of every time the witness was "informed about his/her rights and duties as a witness" at the beginning of his/her testimony.

24 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #44; SJAC, Trial Monitoring Report #53, day 103; and closing statements of the defense in SJAC, Trial Monitoring Report #57

25 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #53

26 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #47, day 95

27 § 261 Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

28 § 153 Strafgesetzbuch (StGB)/German Criminal Code, § 47 (2) Strafgesetzbuch (StGB)/German Criminal Code

29 § 159 Strafgesetzbuch (StGB)/German Criminal Code

30 § 169 Strafgesetzbuch (StGB)/German Criminal Code

31 The issue was first raised in SJAC, Trial Monitoring Report #30

32 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #30, SJAC, Trial Monitoring Report #53, day 103

33 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #53, day 103

34 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #58, the Raslan verdict

35 Syria Justice and Accountability Centre „Scratching the Surface – One Year Into the Koblenz Trial" , March 2021, *Chapter 7 – Witness Protection*.

36 *see e.g* SJAC, Trial Monitoring Report #36, day 73; SJAC, Trial Monitoring Report #46, day 93

37 One witness who was previously interviewed by the BKA and receiving protective measures decided to leave the country, presumably out of fear of her own and her familiy's safety, *see* SJAC, Trial Monitoring Report #53, day 104

38 Art. 6 (3) d ECHR

39 Case No. BGH 3 StR 323/16 (Bundesgerichtshof, 4 May 2017), http://juris.bundesgerichtshof.de/cgi-bin/rechtsprechung/document.py?Gericht=bgh&Art=en&nr=78546&pos=0&anz=1

40 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #22, day 52; SJAC, Trial Monitoring Report # 24, day 55; SJAC, Trial Monitoring Report #29, day 64; SJAC, Trial Monitoring Report #53, day 104

41 *see e.g* SJAC, Trial Monitoring Report #8; SJAC, Trial Monitoring Report #12; SJAC, Trial Monitoring Report #46, day 93

42 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #53, day 103

43 § 68 (1) Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

44 § 68 (2) Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

45 SJAC, Trial Monitoring Report #20, day 48

46 see e.g. SJAC, Trial Monitoring Report #12, day 30; SJAC, Trial Monitoring Report #15, day 36

47 SJAC, Trial Monitoring Report #15, day 36

48 Deborah Amos, „Syrians Have Stared Down Threats To Testify Against Assad's Regime In A Landmark Trial", https://www.npr.org/2021/09/28/1038326725/germany-syrian-torture-witnesses-threats?t=1637937587306, 28 September 2021, last accessed on 11/26/2021.

49 Christoph Safferling and Gurgen Petrossian, Victims before the International Criminal Court: Definition, Participation, Reparation (Cham, Switzerland: Springer, 2021).

50 SJAC, Trial Monitoring Report #12; SJAC, Trial Monitoring Report #19; SJAC, Trial Monitoring Report #30

51 SJAC, Trial Monitoring Report #40; SJAC, Trial Monitoring Report #44, day 88

52 SJAC, Trial Monitoring Report #37, day 76

53 Directive 2012/29/EU of the European Parliament and of the Council of 25 October 2012 Establishing Minimum Standards

on the Rights, Support and Protection of Victims of Crime, and Replacing Council Framework Decision 2001/220/JHA. (Directive 2012/29/EU)

54 § 406g Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure; Gesetz über psychosoziale Prozessbegleitung im Strafverfahren (PsychPbG)

55 § 3 Gesetz über die psychosoziale Prozessbegleitung im Strafverfahren (PsychPbG)/German Law on Psychosocial Support in Criminal Proceedings

56 § 2 Gesetz über die psychosoziale Prozessbegleitung im Strafverfahren (PsychPbG)/German Law on Psychosocial Support in Criminal Proceedings

57 §§ 406g (3), 397a (1) nos 4 + 5 Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

58 §§ 406g (3), 397a (1) nos 1-3 Strafprozessordnung (StPO)/ German Code of Criminal Procedure

59 § 406g (4) Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

60 § 2 G(2) s.3 Gesetz über die psychosoziale Prozessbegleitung im Strafverfahren (PsychPbG)/German Law on Psychosocial Support in Criminal Proceedings

61 Art. 8 (1) Directive 2012/29/EU

62 Stefanie Bock, 'Einige europarechtlich inspirierte Überlegungen zur Psychosozialen Prozessbegleitung', in: Goeckenjan, Puschke, Singelnstein (eds), Festschrift für Ulrich Eisenberg zum 80. Geburtstag am 5. März 2019, Berlin: Duncker & Humblot 2019, p.372.

63 P12, SJAC, Trial Monitoring Report #30, SJAC, Trial Monitoring Report #33

64 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #46, P50's testimony

65 SJAC, Trial Monitoring Report #24, day 55

66 SJAC "PRESS RELEASE: SJAC Petitions German Constitutional Court to Obtain Arabic language translation for Syrian Victims", 13 August 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/08/13/press-release-sjac-petitions-german-constitutional-court-to-obtain-arabic-language-translation-for-syrian-victims/ (last accessed 11/30/21); SJAC: PRESS RELEASE: Syrian journalist and human rights organization secure access to Arabic translation for the Anwar Raslan trial" August 19 2020, https://syriaaccountability.org/updates/2020/08/19/press-release-syrian-journalist-and-human-rights-organization-secure-access-to-arabic-translation-of-the-al-khatib-trial/ (last accessed 11/30/21)

67 § 184 Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act ; the national Sorb monitory is allowed to speak Sorbic in courts in their region.

68 § 187 Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act ; Art. 14.

69 § 189 Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act

70 § 187 (2) Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act

71 Art. 2 (1) Directive 2010/64/EU of the European Parliament and the Council of 20 October 2010 on the right to interpretation and translation in criminal proceedings

72 § 338 no. 5 Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

73 § 187 (3) Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act

74 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #1, day 1

75 Case No. 1BvR 1918/20, Bundesverfassungsgericht, Beschluss des BVerfG, 18 August 2020, EN translation available at https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Entscheidungen/EN/2020/08/rk20200818_1bvr191820en.html

76 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #9, day 24

77 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #41

78 Compare SJAC's trial reports tracking the attendance of public audience and journalist for every trial day, available at https://syriaaccountability.org/trial-monitoring/

79 §163 (7) Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

80 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #25, day 57; SJAC, Trial Monitoring Report #26, day 59; SJAC, Trial Monitoring Report #39, day 80.

81 *see e.g.,* SJAC, Trial Monitoring Report #4, P1's testimony; SJAC, Trial Monitoring Report #53, P57's testimony.

82 Bundesverband der Dolmetscher und Übersetzer – Bayern, 'Infoblatt zur Heranziehung von Dolmetschern durch Polizeibehörden', May 2017, available at https://by.bdue.de/fileadmin/verbaende/by/Dateien/PDF-Dateien/Mitglieder_Beeidigte_UE/BDUE_BY_Infoblatt_Polizeidolmetschen.pdf, last accessed on 12/28/21.

83 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #4, SJAC, Trial Monitoring Report #44, day 88; SJAC, Trial Monitoring Report #53, day 103

84 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #31; SJAC, Trial Monitoring Report # 48

85 *see* SJAC, Trial Monitoring Report #48; SJAC, Trial Monitoring Report #49

86 *see e.g* SJAC, Trial Monitoring Report #27, day 60 when Prosecutor Polz requested a break for the interpreters when the Prosecutors delivered their closing statements in the trial of Eyad Al-Gharib; SJAC, Trial Monitoring Report #36, day 73 when the Presiding Judge ordered a break during the read-out of a long transcript; SJAC, Trial Monitoring Report #44 when the Presiding Judge reminded the interpreters to ask for a break whenever they would need one and kept reassuring that they were able to continue. All parties explicitly thanked the interpreters in their closing statements, see SJAC, Trial Monitoring Report #54, SJAC, Trial Monitoring Report #55, SJAC, Trial Monitoring Report #56, SJAC, Trial Monitoring Report #57, and the Judges' announcement of the verdict in SJAC, Trial Monitoring Report #58.

87 Surveys among court interpreters and practices from international courts show that frequent breaks are indispensable for accurate interpretation in court, regardless of whether the interpreters conduct simultaneous or consecutive interpretation, *see* Stern, Ludmilla "What Can Domestic Courts Learn from International Courts and Tribunals about Good Practice In Interpreting?: From the Australian War Crimes prosecutions to the International Criminal Court" *T & I Review*, no. 2 2012, pp. 7-30

88 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #28 when the interpreters asked for a break during the announcement of the verdict against Eyad Al-Gharib; SJAC, Trial Monitoring Report #41, day 80 when the Presiding Judge asked the witness whether he wanted to have a break but not the interpreters.

89 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #10, Riad Seif's testimony; SJAC, Trial Monitoring Report #21, P23's testimony; SJAC, Trial Monitoring Report #29, P29's testimony; SJAC, Trial Monitoring Report #37, P34's testimony

90 *see e.g.* SJAC, Trial Monitoring Report #46, P50's

testimony when Presiding Judge Kerber wanted clarification on the term "kuffar" that she heard the witness mentioning, SJAC, Trial Monitoring Report #51, P56's testimony, when Judge Wiedner consulted the interpreters to ensure that the Arabic term "ameed" was correctly translated to Brigadier General.

91 "Branch 251, Season 2, Episode 6, 'The Judgment'" available at https://branch-251.captivate.fm/episode/judgement

92 SJAC "Blackboxing Justice: Greater transparency needed in German universal jurisdiction trials" 25 March 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/03/25/blackboxing-justice-greater-transparency-needed-in-german-universal-jurisdiction-trials/ (last accessed 11/30/21)

93 Public multilingual outreach by the Dutch Public Prosecution Service: https://www.prosecutionservice.nl/topics/international-crimes; public outreach by the Finnish National Bureau of Investigation: https://poliisi.fi/en/national-bureau-of-investigation

94 Morris, Loveday "Why Germany is becoming a go-to destination for trial on the world's crimes", *Washington Post*, 6 March 2021, https://www.washingtonpost.com/world/europe/germany-war-crimes-justice/2021/03/05/b45372f4-7b78-11eb-8c5e-32e47b42b51b_story.html (last accessed on 11/29/2021)

95 Human Rights Watch, "The Long Arm of Justice – Lessons from Specialized War Crimes Unites in France Germany, and the Netherlands", 16 September 2014, https://www.hrw.org/report/2014/09/16/long-arm-justice/lessons-specialized-war-crimes-units-france-germany-and (last accessed on 11/29/21)

96 § 465 Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure

97 The Alaa M. Trial for example started at the Higher Regional Court in Frankfurt.

98 Lakotta, Beate "Zu weit weg für die Wahrheit", *Der Spiegel*, 28 September 2015, https://www.spiegel.de/politik/deutschland/ruanda-prozess-zu-weit-weg-fuer-die-wahrheit-a-1055142.html (last accessed 11/29/21)

99 Diehl and Zorn "BKA-Ermittler gegen Kriegsverbrecher 'Aufnahmen von Enthauptungen vergessen Sie nicht.'", *Der Spiegel*, 22 June 2017, https://www.spiegel.de/politik/deutschland/bundeskriminalamt-klaus-zorn-ueber-ermittlungen-gegen-kriegsverbrecher-in-deutschland-a-1152891.html (last accessed 11/29/21)

100 Sect 15 Dutch International Crimes Act

101 Trial proceedings concerning international crimes start at one of Sweden's 48 District Courts, can be appealed at a Court of Appeal and might be referred to the Supreme Court for revision of procedural matters, *see* SJAC "A Guide To National Prosecution In Sweden For Crimes committed in Syria" https://ar.syriaaccountability.org/universal-jurisdiction/ (last accessed 11/30/21), pp. 8f.

102 "FYF – Seven-Year Commemoration of the Yezidi Genocide – Free Yezidi Foundation" https://www.youtube.com/watch?v=0_5qta8UMI4 (last accessed 11/30/21) @03:08:05

103 § 120 (1) no. 8 Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act

104 § 333 Strafprozessordnung (StPO)/German Code of Criminal Procedure, §135 Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act

105 § 13 a (2) Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act

106 § 17c (1) Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act

107 Pursuant to Art. 74 (1) no. GG, the federal states can only make legislation on court administration as long as the German Federal Parliament does not make use of its right to implement relevant legislation. Nonetheless, the federal states can still intervene in the legislation procedure, Art. 77GG.

108 Deutsche Welle "Germany repatriates women and children with links to 'IS'", 6 October 2021, https://www.dw.com/en/germany-repatriates-women-and-children-with-links-to-is/a-59430602 (last accessed 11/29/21)

109 OLG Frankfurt, "Media information in the criminal case against Alaa M.", 15 December 2021, https://ordentliche-gerichtsbarkeit.hessen.de/pressemitteilungen/media-information-in-the-criminal-case-against-alaa-m.

110 § 169 (2) Gerichtsverfassungsgesetz (GVG)/German Courts Constitution Act

111 SJAC "Missed Opportunity: Court Denies Recording of Closing Statements in Koblenz", 30 September 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/09/30/a-missed-opportunity-court-denies-recording-of-closing-statements-in-koblenz/ (last accessed 11/29/21)

112 If stored at the German Federal Archive, material is usually sealed for thrity years pursuant to § 11 (2) BArchG

113 "Koalitionsvertrag zwischen 2021-2025 zwischen der Sozaildemokratischen Partei Deutschlands (SPD), BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN und den Freien Demokraten (FDP) https://www.spd.de/fileadmin/Dokumente/Koalitionsvertrag/Koalitionsvertrag_2021-2025.pdf, p.106.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

ar.syriaaccountability.org/ | @SJAC_info